

الحكومة السياسية وحقوق المواطن

م. د. تارا عمر محمد*

*قسم العلوم السياسية/ كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية- اقليم كوردستان-العراق

الملخص

هذه الدراسة هي محاولة لفهم الجانب النظري للحكومة السياسية كنهج لممارسة الحكم وكيفية إستجابتها لحماية حقوق المواطن وحياته وتقديم ضمانات بشأنها باعتبارها مطلباً أساسياً لرشادة النظام السياسي وجودته الضرورية لمقتضيات مبادئ حقوق الإنسان المعولمة المطلوبة لمواكبة عصرنة الديمقراطية، وبموجبها باتت دراسة الحكومة السياسية ومقارباتها وفواعلها ومقومات نجاحها محوراً مهماً في حقل علم السياسة بالذات عند تكاملها مع الديمقراطية لتصبح أحد الأسس لترسيخ الأخيرة طالما تقدم الحماية الحقيقية لحقوق الأفراد وحياته ورفاهيته.

وإنسجاماً مع إشكالية الدراسة وفرضيتها وإستجابةً لتساؤلاتها الرئيسية والفرعية وصلت الدراسة الى أن الحكومة السياسية هي منظومة من المبادئ والقيم والآليات والمؤسسات لديها علاقات متبادلة مع المقاربات الحوكمية الأخرى، وفي ظلها تتفاعل الفواعل التأسيسية لها من الدولة والمؤسسات المجتمعية المتمثلة بالمؤسسات المدنية والقطاع الخاص لتحمل مسؤولية هندستها من حيث رسم سياساتها وتنفيذها ووضع إستراتيجياتها المستقبلية وبالتالي توفير مقومات نجاحها لتراهن على بناء نظام سياسي تشاركي يمكن المواطن من أخذ حقوقه في ممارسة دوره في عملية صنع القرارات التي تخدم المصلحة العامة، من أجل توفير الحرية والرفاهية للجميع، ويعمل النظام بشفافية ومصداقية وكفاءة وفاعلية عبر إستخدام التكنولوجيا المعاصرة، وفي أدائه يحترم قانون عادل يعلو على الجميع لتستجيب لكل المتطلبات والمتغيرات ويضمن الوصول لمجتمع نزيه يعاقب فيه الفاسد ولا يهدر فيه الأموال، وكل هذا ليس إلا مؤشرات لإحترام حقوق الأفراد تعزز الديمقراطية وترسخها وتحقق الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

Abstract

This research is an attempt to understand the theoretical side of political governance as an approach to the practice of government and how to respond to protect the rights and freedoms of the citizen. In addition, it provides guarantees regarding them as a basic requirement for the guidance and quality of the political system necessary for the requirements the principles of human rights required to keep pace with the modernization of democracy. Thus, the study of political governance and its approaches, its actors, and conditions for its success has become an important focus of this research. In the field of political science, in particular, democracy has become one of the foundations for consolidating governance as long as it provides real protection for the rights, freedoms, and welfare of individuals.

In line with the problem and hypothesis of the study and response to its main and subsidiary questions, the study concluded that political governance is a system of principles, values, mechanisms, and institutions that have reciprocal relations with other governance approaches, and in its light the constituent actors interacting with it from the state and societal institutions represented by civil institutions and the private sector to take responsibility for its engineering in terms of making its policies, implementing them, and setting future strategies. Therefore, providing conditions that indicate their success to establish a participatory political system that enables the citizen to take their rights to exercise the role in the decision-making process that serves the public interest. To provide freedom and well-being for all, the system works with transparency, credibility, efficiency, and effectiveness through the use of contemporary technology to consolidate democracy and achieve political, social, and economic stability.

المقدمة

إبتكرت الأدبيات السياسية المعاصرة جملة من المفاهيم المستجدة في العلوم السياسية تعكس ما يشهده العالم من متغيرات وتطورات في بنيتها خاصة مايتعلق بالمسارات المتشابكة لقيم عولمة حقوق الإنسان التي تميزت بها المنظومة الأممية في العقد الأخير من القرن العشرين بعد ما أصبحت حقوق المواطن وحرياته مسلمات لايمكن العيش خلفها بكرامة.

ومن بين هذه المفاهيم ما أصطلح عليه بالحوكمة السياسية، وهي مقارنة سياسية تشير الى تبني اسلوب جديد أكثر جودة ورشادة لإدارة الحكم وتسير أمور أفراد المجتمع.

وينظر للحوكمة السياسية على إنها تؤمن ضمانات بشأن حقوق المواطنين وحرياتهم، لذلك ممكن أن تتكامل مع النسق القيمي والمبادئي والآليات والمؤسسي للديمقراطية لتكون إحدى شروط نجاحها، لأن من خلال إرتباطها بمجالات حوكمية أخرى وفواعلها ومبادئها تقدم أجندة إجرائية حديثة تحقق نتائجها المرجوة، وإنها تعمل على توفير الضوابط والقوانين لممارسة حقيقية لحقوق سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية والتي تجعل منها أن تكون بمثابة عقد إجتماعي جديد يهيء بيئة مؤاتية لتغييرات هيكلية للنهوض بإستراتيجيات تحقيق الحوكمة لإحداث نقلة في نوعية وحجم تلك الحقوق يتلائم مع إزدياد الأثر الإيجابي للتطورات التكنولوجية على توعية المواطن.

وتجدر هنا الإشارة الى أن ضمان إستمرارية ممارسة المواطن لحقوقه وحرياته تتطلب وجود لاعبين جدد الى جانب الدولة ومؤسساتها لتأدية مهامهم في تجسيد تطلعات الناس وهم يعملون وفق مقومات الحوكمة السياسية لتبنى فوقها دولة محوكة حقوقية تهتم بجميع مناحي الحياة.

إجراءات الدراسة: تتضمن إجراءات الدراسة أهمية الدراسة وأهدافها والإجابة على تساؤلاتها وفرضيتها ومنهجيتها وخطتها كالآتي:

١. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها في إبراز الحوكمة السياسية كنموذج للحكم لديه أساليب تساهم في تقديم ضمانات لحماية حقوق وحریات المواطن وإرساء دعائمها وممارستها المستمرة هي بمثابة تصحيح المسار نحو تجسيد الديمقراطية.

٢.أهداف الدراسة: تشكل الحكومة السياسية أحد المواضيع الحيوية المتزامنة مع الطابع العالمي لحقوق الأفراد وحرياته في ظل ديمقراطية معومة، عليه تسعى هذه الورقة البحثية لإبراز تأثيراتها بشأن ضمان تلك الحقوق وعلاقتها بتكوين حكم بإمكانه أداء هذه الوظيفة بشكل بناء.

٣.إشكالية الدراسة وتساؤلاتها: يرى المتمعن في شأن المواطنين بأنه يعاني من قصور وحرمان في حقوقه السياسية وغير السياسية بالذات في ظل أنظمة سياسية تدعي الديمقراطية. لتجاوز هذه الحالة لابد من التوجه نحو تطبيق الحكومة السياسية كشرط من شروط نجاح الديمقراطية وتجنب حالة الإنسداد السياسي وعجز النظام عن الإستجابة لحقوق الإنسان، وبغرض معالجة هذا الموضوع سوف نطرح التساؤلات الرئيسية التالية : ماهي الحكومة السياسة وعلاقتها بحقوق المواطن وإرتباطها مع مقاربات حوكمية أخرى؟ ماهي الفواعل التأسيسية للحكومة السياسية وماهي مقومات نجاحها ؟ كذلك نرد على تساؤل فرعي وهي طبيعة العلاقة بين الحكومة السياسة والديمقراطية.

٤.فرضية الدراسة: بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة، فرضيتنا هي إن الحكومة السياسية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز حقوق المواطن وتشكل أداة فاعلة لضمانها وبالتالي توفر بيئة أكثر ديمقراطية .

٥.منهج الدراسة: لأجل البحث في هذا الموضوع سنتبع مناهج وصفية تحليلية قوامها المنطق التفكيكي التركيبي وذلك بهدف وصف ماهية الحكومة السياسية والمقاربات المترابطة معها وشرح فواعلها التأسيسية ومقومات نجاحها وتأثيراتها على حماية حقوق المواطن وحررياتهم.

٦.خطة الدراسة: إستناداً على ماتقدم ذكره قسمنا الدراسة الى مبحثين ، المبحث الأول وعنوانه ماهية الحكومة السياسية ومقاربات حوكمية أخرى وحقوق المواطن. وفي المبحث الثاني تطرقنا الى الفواعل التأسيسية للحكومة السياسة ومقوماتها وحقوق المواطن، ثم جاءت الخاتمة لتبين جملة من النتائج.

المبحث الأول:

ماهية الحوكمة السياسية ومقاربات حوكمية أخرى وحقوق المواطن

تشكل الحوكمة السياسية (Political Governance) البعد السياسي للحوكمة^(١) الى جانب أبعاد إقتصادية إجتماعية إدارية إنسانية التي تتكامل معها لتكوين حوكمة أكثر رشادة وجودة في حماية وضمان (حقوق وحریات)^(٢) المواطن وبدونها شتبقى محدودة الفاعلية.

المطلب الأول:

ماهية الحوكمة السياسية وحقوق المواطن

بشكل عام الحوكمة مصطلح قديم ولكن تم التركيز على بعدها السياسي حديثا، وقد برز في أواخر ثمانينات قرن الماضي ضمن الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية والمؤسسات المانحة وعبر إستخدامها من قبل السياسيين والإقتصاديين الغربيين في الخطابات السياسية المتعلقة بقضايا الديمقراطية لحث الأنظمة غير الديمقراطية إتباع صيغة جديدة للحكم قادرة على معالجة الإخفاقات المتعددة بضمنها الإخفاق في إحترام حقوق الإنسان وحرياته، وعليه زاد الإهتمام بها كأداة فعالة لطريقة تسير شؤون الدولة وتحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي الإجتماعي على المدى الطويل بالتالي التوجه نحو اسلوب تحقق الرشادة في فن الحكم بهدف الإرتقاء بحقوق المواطن وحرياته ورفاهيته وتسريع الخطوات نحو بناء الديمقراطي.

تجدد هنا الإشارة الى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للحوكمة حيث عرفها بكونها "ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة

(١) تستعمل بعض المصطلحات الأخرى للتدليل على الحوكمة كالحكم الرشيد والحكم الصالح والحكمانية والحوكمة ذلك بسبب عدم الإتفاق في ترجمة المصطلح ودلالاتها وقللة تناول هذا الموضوع في الأدبيات العربية وتجاهل تطبيقاتها بأبعدها المختلفة في المنطقة العربية ، ولكن رغم إختلاف المسميات إلا إنها ترمز لمعنى واحد وهو الطرق والأساليب الرشيدة التي تدار بها الشؤون العامة لدولة ما. للمزيد د.أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كردستان - دراسة في المقومات والمعوقات (١٩٩٢-٢٠١٣)، مطبعة هيفي، أربيل، ص١٣. كذلك د.بسام عبدالله البسام، الحوكمة الرشيدة - مملكة العربية السعودية حالة للدراسة، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع/١، ك٢٠١٤/٢، ص٤. (٢) يقصد بها الحقوق والحریات المدنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

المستويات وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم^(١)، والتي بشكل عام مس معظم أبعاد المفهوم مع التركيز على آليات ومبادئ سياسية لخدمة الإنسانية، إذ ركز على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والعمل على تحسين الإدارة وتحقيق اللامركزية وتطوير الخدمات وحماية الإنسان والدعم التشريعي والإصلاح القضائي ومكافحة الفساد، بالتالي إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة المجتمع بإتجاه تطوري وتنموي يساعد على مشاركة المواطنين في بناء رفاهيتهم وممارسة حقوقهم القانونية مع الأداء بالتزاماتهم، بذلك ركزت الأمم المتحدة على تزايد القبول للأفكار الديمقراطية الأكثر دعماً لحقوق الإنسان وأكثر صوناً لها من خلال الحوكمة السياسية^(٢). كذلك في تعريف البنك الدولي للحوكمة تم التركيز بشكل أساسي على الجانب السياسي وهي " تشير للتقاليد والمؤسسات التي من خلالها تباشر ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ويتضمن العملية التي من خلالها يتم إختيار الحكومة ومراقبتها وتغييرها وقدرة الحكومة على صنع السياسات وتنفيذها بنجاح وفاعلية وإحترام المواطنين للمؤسسات التي تحكم تفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية"^(٣). ونظراً لهذه الأهمية التي تتمتع بها البعد السياسي للحوكمة نتطرق لمعرفة دورها وتأثيراتها في تعزيز حقوق المواطن.

وفي هذا الإطار هناك من يعرف الحوكمة السياسية بأنها " التكامل في السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية وتحسين التفاعل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وإيجاد خطة طويلة الأمد وتوفير الإرادة السياسية لذلك لتحديد الأهداف العامة لأجل طويل ومعايير للإستشراف متفق عليها وقواعد محددة للتغييرات المطلوبة لإتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو السياسات المرسومة، أيضا هي العمل من أجل توفير

^١) United Nation Development Program (UNDP), Governance for sustainable Human Development, UNDP Policy Document, New York, 1997, p3. للمزيد من التعاريف: A.S.Horn by, Editor, Oxford Advanced Learners, Dictionary, 7th Edition Oxford university press, 2007, 672.

^٢) برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، منشور على رابط المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، ص ١٦. على الرابط الآتي : www.pcdcr.org ٢٠٢١/٦/٤ .

^٣) World Bank Draft Policy Research Working Paper, Washington DC, 2010, p2-3.

المعلومات الضرورية لإتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الميداني، كما هي الإستخدام الكفاء والفعال للموارد من خلال تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات العمومية والخاصة^(١) كذلك تشير الى الحوكمة السياسية بأنها " تعني النظام، أي وجود نظام يحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتجديد المسؤول والمسؤولية، ويتفق الجميع على إنها تعتمد الإهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والإنضباط والعدالة وهي بذلك تشكل العملية التي يتم من خلالها إختيار الحكومات ومراقبتها وإستبدالها وقدرة الحكم على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال وإحترام المواطنين والدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها"^(٢).

وبالإمكان أن نقدم تعريف للحوكمة السياسية بإعتبارها(عملية تنظيمية تشاركية تكاملية تفاعلية إجرائية فعالة بين مؤسسات سياسية ومجتمعية تعمل لسن التشريعات ورسم القرارات وتنفيذ السياسات في ظل تغيرات داخلية وخارجية، لتوفير بيئة قادرة على الإستجابة لمتطلبات خدمة المصلحة العامة وصيانة حقوق الأفراد وحرياته ورفاهيته وذلك من خلال مشاركة الأفراد في صنع إستراتيجيات بناءة لتلك البيئة وفق مبادئ خاصة تميزها بصفات مساعدة لتحقيق جودة أداء السياسي الهادف نحو تحقيق حكم ديمقراطي يحمي ويضمن حقوق المواطن).

على المستوى الإجرائي هناك عوامل ساعدت ظهور الحوكمة السياسية وتتمثل بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات غير الحكومية وعولمة آليات إقتصاد السوق وإبراز دور القطاع الخاص والثورة المعرفية والإتصالية وكل ماترتب على هذه الوقائع وإنعكاساتها لتقليص دور الدولة وتدخلها في الميادين الإقتصادية والسياسية وبالتالي حيادها، إضافة الى الأزمات المالية المساعدة لتصاعد ظاهرة الفساد عالمياً وضرورة إنتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية للقضاء عليها، فضلاً عن العوامل الإجتماعية المتمثلة بإنعزال الحكومات القائمة عن المواطن وإلتصاقها بالعمليات الإدارية ما دعى الى ضرورة التفكير في إيجاد فاعل ينبو عن المواطن عند رسم السياسات التي تهمهم، الى جانب أزمة الدولة القومية في إدارة

(١) فتحية بكطاش ونسرين كرمية، الحوكمة الجيدة ومعظمة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسير ، جامعة الجزائر ، ١١/ع ، جزء٣/٣، ص١٦٤.

(٢) د.نهى الدرويش، الحوكمة الديمقراطية لحوكمة العدالة الشاملة ، دراسة على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٥/٦:

التنوع الثقافي التي ظهرت في الدول الهامشية الفاقدة لحكم يضمن المساواة والعدالة في الحقوق والحريات للجميع^(١).

هنا يجب أن ننوه بأن طبيعة الحكومة السياسية يتم تحديدها وفق عدة مرتكزات أساسية وهي كالآتي:^(٢)

١. الأهداف: تهدف منظومة الحكومة السياسية الى إرساء معالم حقوق وحريات مختلفة الأبعاد مع الرفاه

الإقتصادي والإجتماعي وتقديم ضمانات بحمايتهم وإستمراريتهم، من خلال إدارة أفضل للموارد المتاحة وخلق مساحة أكبر من الشفافية في التعامل وتعزيز فرص لمشاركة ومبادرة المواطنين وترشيد الإنفاق والعدالة الإجتماعية وتوزيع عادل للسلطات والمسؤوليات.

٢. الآليات: آليات الحكم تقوم على الإنتخابات لتداول السلمي للسلطة وشرعية الكفاءات ومشروعية الحكم

وإستقلاليته والمساهمة السياسية وإبراز دور المؤسسات المدنية وحرية الإعلام والرقابة على أداء الحكومة.

٣. الأشخاص (النخبة السياسية): فلا بد الإعتماد على شرعية الكفاءات والشخصيات النزيهة التي تحظى بالثقة والمصداقية والشرعية القانونية السياسية وأصحاب المهارات المعرفية والخبرات الناجحة وأصحاب الإختصاص لتقليد مناصب الحكم.

وتعد الجودة والرشادة السياسية معياراً أساسياً لتقييم الحكومة السياسية كمبدأ وكألية متبعة من قبل الأنظمة

(١) د.سليمة بن حسين ، الحكومة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي ، ع/١٠، ك/٢٠١٥/٢٠١٥، ص١٨٤-١٨٧. كذلك دانيال كاوفمان، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٦٦ وما بعدها. الطيب بلوصف ، الحكم الراشد - المفهوم والمكونات، ملتقى الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر على الرابط الآتي في ١٧/٤/٢٠٢١: www.justg.com. تيشرة وعلي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٤، ص١٦٦-١٧.

(٢) حزرالله لخضر، الحكم الراشد معالم في المعرفة والمقاربة، دراسة على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٧/٧: www.aljazeera.net. كذلك صدام إبراهيم خضير، الحكومة والإصلاح السياسي في العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٦/٥: www.politics.dz.com

السياسية وهي تؤطر عدة عناصر كالآتي:^(١)

أ.الفعالية : تتمثل في إدارة النظام السياسي وإمكانياته على أداء وظائفه لتلبية المتطلبات المجتمعية بصورة متميزة ما يكتسبه المشروع من خلال طاعة الأفراد وقبولهم له دون إكراه، ويتم توفر هذا العنصر عندما يكون النظام السياسي قادر على إحتواء كل مصادر الإستقرار السياسي وذلك بتحقيق الرفاه وحماية الحقوق والحريات وضمان الأمن الإنساني بالقضاء على الجهل والفقر والبطالة والمرض.

ب.المشروعية : القصد هنا ليس فقط إجراء العملية السياسية في إطار المؤسسات الشرعية بعيداً عن الانقلابات أو التزوير في الإنتخابات أو إحتكار الحكم بديمقراطية شكلية بل التركيز على البعد العقلائي في الإختيار، وهي عملية سياسية متعلقة بطبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي ووسطه المجتمعي ، وذلك ضمن علاقة طردية مع النقطة السابقة، ولا يتحقق هذا العنصر إلا من خلال إنتخاب أفضل المرشحين بحرية وحسب منطق القناعة بفعالية البرامج الإنتخابية ثم تنفيذ السلطة السياسية لعودها وإستمرارية الحكم في التمكين لهذا الأداء لأن المشروعية حسب هذا المنطق هي عملية مستمرة بدايتها الإنتخابات الديمقراطية وحركيتها نجدها بمستويات الفعالية السياسية.

وفي إطار ما ورد فإن عنصر المشروعية يوفر التوافق مع القيم الديمقراطية ومبادئها وآلياتها التي تعكس في إنتخابات حرة نزيهة تعددية منظمة مع الأخذ بمنطق الحوكمة السياسية التي تقوم على العقلانية والمشاركة والشفافية، وبعبكسه يتوجه النظام السياسي نحو اللامشروعية واللاإستقرار وبالتالي الدخول في مشاكل ضياع الحقوق والحريات بأنواعها المختلفة.

ج.التداول: أي التناوب الدوري السلمي على سدة الحكم وفق شروط دستورية وعبر إنتخابات حرة ونزيهة وقبول نتائجها مستندة على الثقافة التعددية وقبول الآخر، وهي أبرز آلية لإعطاء مغزى حقيقي للتعددية والمنافسة والمعارضة بين القوى السياسية لتقديم الأفضل للمواطن، ولا حوكمة سياسية من غير التداول السلمي للسلطة مع من يوفر متطلباتها دون

(١) دنسيمة عكا ، دور الحكم الرشيد في التنمية ، ورقة قدمت في الملتقى الدولي بعنوان الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي المنعقد بجامعة فرحات عباس بسطيف يومي ٨-٩/٤/٢٠٠٧ في قسنطينة ، مكتبة إقرأ، ص٥٥-٥٦. كذلك د.أمهند برقوق، عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، ص١١-١٢ ، دراسة على الرابط الآتي في ٢/٤/٢٠٢١. كذلك د.أمهند برقوق ، الرشادة السياسية مقارنة معرفية ، دراسة على نفس الرابط. وحرز الله محمد لخضر ، مرجع سابق.

إحتكارها والتي تحول دولة الشعب الى دولة الأفراد ليديرها وفق مصالحهم الشخصية دون المراقبة والمحاسبة والمساءلة وبالتالي إفساد السلطة.

د. التعقيد المؤسسي والتباين السلطوي مع إستقلالية القضاء: أي ضرورة بناء هيكلية إدارية قوية فعالة شفافة ومتفاعلة مع هموم المواطن ورغباته وفق منطق سلطوي قائم على تطوير مبادئ وآليات التكامل والتفاعل والتباين الدائم بين السلطين التنفيذية والتشريعية من جهة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جهة أخرى، مع إعطاء دور مركزي للمؤسسات التشريعية في متابعة أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها، كذلك طرح مبادرات قانونية قادرة على التأثير على الأولويات الكبرى للحكومة بما يتوافق مع برامج الأخيرة يفترض إن تتميز بالعقلانية والرشادة مع الإستفادة من الثورات المعرفية والتكنولوجية لبناء منطق الدولة الذكية والقوية. ويقتضي المنطق أيضاً التأكيد على العمل لإستقلالية الفعلية للقضاء لإستكمال الجزء الأساسي الذي يفترضها المؤسسة التشريعية على الحكومة وأعضاءها بجزء جنائي يعاقب كل من تعدى على الحقوق الخاصة بالمواطنين بالتعسف أو التجاوز أو الفساد.

عليه يمكن القول إن الحكومة السياسية وفقاً للعناصر المكونة لجودتها السياسية تتبنى لإلزامية قيم ومبادئ وآليات ومؤسسات الديمقراطية حتى تكون بإمكانها أداء دورها لخلق دولة المؤسسات والحقوق والواجبات وتؤمن التكامل والديناميكية والعقلانية في تعاملات النظام السياسي المجتمعي بهدف تقديم ضمانات لحقوق الإنسان والتمكين لإنتفاع العام والنأي عن مظاهر التسلط وشمولية الحكم وكل الذرائع المؤدية إليه وبالتالي لايمكن أن تكون الدولة ديمقراطية مستقرة ما لم تكون شرعية ومشروعة وفعالة في تقديم تدابير إيجابية لضمان ودعم حقوق مواطنيها وتوفير أمنهم بحكم القانون.

وتمثل أهم نتائج تطبيق الحكومة السياسية بالإستقرار السياسي وكفاءة الحكومة وقلة الفساد وإرتفاع الدخل الفردي ومستوى الرفاه وجودة التعليم وتراجع نسبة الأمية، حيث إن توطيد أسس الحكومة السياسية كثقافة إدارية وآلية سياسية قانونية لعمل نظام سياسي ديمقراطي يضمن شفافية النظام الإنتخابي وإستقلالية المجتمع المدني وفعالية الأحزاب السياسية وتفعيل حرية الصحافة والإعلام في كشف الحقائق ونقد المسؤولين وسياساتهم، وهذا يعتبر ضرورة وجودية وحتمية عصرية لفعالية الانظمة السياسية بالذات في عصر العولمة وما أقرته من تنافسية وإنكشافية للمجتمعات، أي الحكومة السياسية من أجل الوصول لهدفها تستلزم تأسيس

مناخ سياسي وقانوني وثقافي وأخلاقي لتحقيق مبادئها.

عليه طالما الديمقراطية ليست مجرد شكل لنظام سياسي بل هي بحث عن دولة ناجحة في خدمة مواطنيها ولإستقامتها يفضل ولوج الحوكمة السياسية كشرط أساسي لممارساتها لأنها تشكل الوجه العقلاني في الحكم ويبدو هذا متسقاً مع التوجه العالمي نحو الإلتزام بإحترام حقوق المواطن وضرورة تقديم ضمانات بشأنها. وحول ذلك يرى (ويس-Weiss) إن الحوكمة تتعدى كونها تهتم بالإصلاح السياسي والإداري والإقتصادي بل تعمل لتعميق تطبيق الديمقراطية لتتهدم بحماية وضمان حقوق المواطن وخلاف ذلك هو مؤشر على الإدارة غير حوكمية، أيضاً يعتقد إنه لجعل الحوكمة السياسية أحد شروط تطبيق الديمقراطية فلا بد من توفر عنصرين، الأول أن يتم تطبيق عناصر الحوكمة السياسية الذي تحدثنا عليه سابقاً بشكل متوازن ومتوازي، ثانياً مراعات البنية الإقتصادية الإجتماعية والثقافية عند تشكيل النظام السياسي.⁽¹⁾

وترى الباحثة (كلاوديا باديوفاني-Clawdia Padovani) بأن الحوكمة تفرض نفسها كطريقة للعمل وتدفع بالدولة ومؤسساتها الديمقراطية التسليم بمعطى الجديد وهو الإعتراف بفاعلين جدد يقاسمونها السلطة ويشاركون معها في عمليات إتخاذ القرار لأن الدولة في علاقتها التقليدية - الهيراركية - العمودية والهرمية مع مختلف الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين تصبح عائقاً أمام تطور العمل السياسي هذا إذا لم تتحول للديكتاتورية وبالتالي فإنها أمام خيار واحد وهو التعاون مع الفاعلين المدنيين كي تتمكن من الإستمرار.⁽²⁾

وهنا لابد الإقرار بأن الحوكمة السياسية متركزاتها وعناصرها تركز على طبيعة السلطة السياسية ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها وإستقلالية مؤسساتها وشرعيتها من حيث التمثيل ومشروعيتها من حيث أداء وظائفها وقدرة نخبها وإنعكاس كل ذلك على عمليات إتخاذ القرارات المتعلقة ببلورة إستراتيجيات بناءة لإدارة السلطة السياسية وفق آليات ديمقراطية تراعي حقوق الإنسان وشرعية البنى السلطوية وإشراك الجماهير في صنع القرارات حتى تتيح للأفراد ملاذاً آمناً يمارسون فيه حقوقهم السياسية والمدنية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بحرية تامة، لذلك لابد للدول أن تتسارع لإستنباط عناصر سياسية محوكة لتتكامل مع فواعلها

¹⁾Thomas.G.Weiss, Governance and Good Governance and Global Governance , conceptual and Actual challenges Third world Quarterly ,2000.p21

²⁾Clawdia Padovani, Global Governance Analysis and Democracy From output to the outcome, aTheoretical Approach to wsis. visit www.ssrc.org.program

ومبادئها لتجسيد الديمقراطية والإرتقاء بها لتقديم ضمانات بمعايير عالية الجودة تحترم حقوق المواطن وتصونه مايجعل الحكومة السياسية أحد المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية مدركا إن مصداقية الديمقراطية تعتمد على فاعلية إستجابتها لمطالب الأفراد وإعلاء شأنهم.

ولكن تبقى الحكومة السياسية محدودة التأثير ما لم تتكامل مع مقاربات إقتصادية إجتماعية إدارية إنسانية المطلوبة لخلق بيئة داعمة بنيتها وهيكلها وسياساتها لتجسد مبادئها الأساسية.

المطلب الثاني:

مقاربات حوكمية أخرى وحقوق المواطن

رغم أهمية الحوكمة السياسية وفعاليتها في تكريس بيئة تجعل حقوق المواطن في المراتب العليا إلا إنها تبقى غير كافية وتحتاج الى مقاربات أخرى إقتصادية إجتماعية إدارية وإنسانية ترافقها لبناء منظومة حكم جيدة تجعل المجتمع أكثر أمناً وإستقراراً وإزدهاراً وأكثر خدمة لحقوق الأفراد.

١. المقاربة الإقتصادية والإجتماعية: في بداية ظهور مصطلح الحوكمة على يد البنوك العالمية لم تكن التعريفات تتطرق بشكل واضح لأبعاد غير إقتصادية قدر إهتمامها بهذه المقاربة^(١)، التي تهتم بإستغلال الموارد الإقتصادية بأفضل طرق من خلال إتباع إستراتيجيات عقلانية لتوزيع العادل للثروات ومنع الإتجار بخيرات البلد لصالح النخب والفئات النافذة، مع التركيز على آليات الرشادة الإقتصادية ماتنتهي بتوفير حياة كريمة لكافة المواطنين من خلال رفع المستوى المعيشي ومحاربة الفقر والجهل لتحقيق الرفاهية المجتمعية مايساهم في حفظ الأمن وإستقرار.^(٢)

وتتضمن هذا النوع من الحوكمة عمليات إتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر في النشاطات الإقتصادية في الدولة، ويتعلق بطبيعة بنية القطاع الخاص ومدى حيويته وإستقلاله عن الدولة وقدرتهم على جذب المواطن لأداء أدوارهم كذلك علاقته مع الإقتصاديات الخارجية والدول الأخرى^(٣). بذلك هذه المقاربة تكون قادرة على تجاوز الإشكاليات الإقتصادية المتمثلة بالفساد والتبعية والإستهلاك والريعية والديون وسوء العدالة التوزيعية. ولهذه المقاربة تأثير مباشر في القضايا الإجتماعية أهمها تحقيق العدالة بين التعدديات الإجتماعية والتخلص من التمايزات المجتمعية وسيادة الهويات الفرعية وغياب ثقافة وطنية والراثاة الجيندرية وتقليل

(١) للمزيد: د.أبرادشة فريد، التغيير الديمقراطي والحكم الرشيد في العالم العربي: تكامل مفاهيمي أم تناقض خصوصياتي ، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، ع/٤٣، ت/٢٠١٨/١، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٢) د.غربي محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، نيسان/٢٠١٥، ص٣٧٤. كذلك د.عنترة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده السياسية ، مجلة الحقوق السياسية والإدارية، ع/٣، ك/٢٠١٣/١، ص١٥١.

(٣) د.خميس حديد و د.منى هرموش، الإنتفاضات العربية نحو البحث عن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، مخبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد في جنوب المتوسط، جامعة باجي مختار عنابة، ص٧٨، على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٦/٩:

البطالة والفقر ورفع المستوى التعليمي وحل مشاكل المرأة إضافة الى تجاوز مشاكل إجتماعية أخرى كالهجرة والجريمة المنظمة والتفكيك الأسري وكرهية الدولة واللجوء للثقافات التقليدية الإخضاعية التهميشية العنيفة الى جانب العمل على تنمية العنصر البشري برفع مستويات العيش وتحسين الرعاية الصحية والتعليم فضلا عن تحقيق الإنصاف سواء بين الأجيال أو شرائح الجيل الموجود . ودراسات أعدت من قبل البنك الدولي خاصة بالبلدان المتخلفة تقرر بأهمية المقاربة الإقتصادية لتسريع التنمية الإجتماعية وإنخفاض معدل أزمات تلك المجتمعات وإستقرارهم من خلال توفير الحقوق الإقتصادية والإجتماعية^(١). وهذا الإستقرار بشتى أنواعه يسهم في تهيئة مناخ يمكن النظام السياسي من صنع سياسات قوية مدعومة بمؤسسات عامة منفتحة على القطاع الخاص تضمن مزيد من الرفاه الإقتصادي للأفراد والشفافية وتقليل الفساد ومعاقبة المتسببين فيه من خلال تشريعات قانونية أكثر إنصافاً لمعايير العدالة والمساواة حفظاً لحقوق المواطن ومصالح الأجيال اللاحقة^(٢).

وعليه يجب الأخذ بالحسبان إذا ما أريد للحكومة السياسية أن تكون مشروعاً وطنياً ناجحاً ومجدياً تشمل سائر مكونات المجتمع لا بد من وجود مبادئ ومؤسسات وآليات لتنفيذ سياسات فعالة ومنظمة تعمل على تجسيد المقاربة الإقتصادية - الإجتماعية بشكل توصلها للجودة المطلوبة لان دونهم تبقى الحكومة السياسية مجرد شعارات شكلية فارغة المضمون.

٢. المقاربة الإدارية : إن الحكومة السياسية والإقتصادية والرشادة الناتجة عنهما تبقى محدودة الفعالية مالم

تتوفر لها بيئة إدارية تتسم بالعقلانية والواقعية واللامركزية مع التعامل بصورة عادلة وموضوعية مع الموارد المالية والطاقات البشرية.

بطبيعة الحال المقاربة الإدارية هي نظام تقوم على الإدارة العامة لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام تصنف بالكفاءة والإستقلالية والمساءلة والشفافية^(٣)، إذ يتوقف تحقيق الحكومة السياسية على إمكانية تحقيق وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب من خلال إعتداد معايير علمية في عملية التوظيف والترقية والإختيار الأفضل

(١) د.نبيل البابلي، الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/١٧. www.eipss.org

(٢) د.عنترة بن مرزوق، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣) د.نبيل البابلي، مرجع سابق.

والأجدر وفق أسس مهنية بعيداً عن المحسوبية وغيرها من أشكال الفساد، إضافة الى مواكبة التغيرات والتطورات الحديثة التي تستلزم ضرورة التوجه نحو بناء إدارة عصرية مهمتها ضمان حقوق وتقديم خدمات في أسرع وقت وبأجود النوعيات وأقل كلفة بهدف إرضاء المواطنين وتلبية مستلزماتهم وبالتالي كسب تأييدهم ومشاركتهم^(١).

وتتطلب هذه المقاربة الآليات القانونية الناتجة عن شرط المشروعية في تصرفات واعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة ومطابقتها للقانون الذي صدر عن هيئات المنتخبة وإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم^(٢).

ومن الضروري هنا الإشارة الى نقطة أساسية وهي أن الحوكمة الإدارية تقوم بوظائفها القانونية وفق القواعد والتوجيهات الصادرة عن الحكومة المركزية مع التأكيد على الحكومات المحلية، وتعد اللامركزية مسألة رئيسية في الإدارة العامة الجيدة، لأن إنشاء الحكومات المحلية من أكثر الطرق أهمية للتعامل مع مشكلات الفقر والبطالة والمرأة والأقليات إذ يمكنها بسهولة جذب هذه الفئات للمشاركة في تنمية مجتمعاتهم والتأثير في عملية اتخاذ القرارات التي تربط بشكل مباشر وبحقوقهم وحررياتهم، كما تهدف الحوكمة الإدارية المحلية الى تعميق المعرفة وتوفير المعلومات بشفافية الى جانب تطوير قدرات القيادات المحلية وضمان مصداقية المسؤولين والمساواة بين الجنسين بالتالي إحترام كل ما هو مرتبط بحقوق الأفراد مايساعد على تأمين تطبيق كثير من مبادئ الديمقراطية وإرتقاءها^(٣).

كذلك إن تحقيق الرشادة الإدارية يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية وما يحمله الأفراد من المؤهلات علمية ومهارات وقدرات عملية وما تنتهجه الإدارة من سياسات تدريبية وما تقدمه من أنظمة تحفيزية وما تحققه من نشر لقيم الولاء والانتماء وتحمل لروح المسؤولية وقدرة على الميزة التنافسية التي تعد أساس البقاء والإرتقاء لكل المنظومة الإدارية^(٤).

وبعد التطورات التكنولوجية والمعرفية أصبحت الحوكمة الألكترونية الوسيلة الأساسية للحوكمة الإدارية وذلك من خلال أداء الأعمال الإدارية والخدمات الحكومية باستخدام وسائل

(١) د.عنترة بن مرزوق، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) د.غري محمد، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٣) د.فايزة الرفاعي ود.حسن سليم، الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها، بحث منشور على رابط المركز المصري للحوكمة العالمية والتنمية في ٢٠٢١/٧/٢١. www.ecggd.org.eg

(٤) د.عنترة بن مرزوق، المرجع السابق، ص ١٥٣.

تقنية معلوماتية وإتصالية، أي الإستفادة من التطبيقات التقنية في جميع وظائف الإدارة الحكومية وهناك من يراها إنها عملية تغير العلاقات بين المؤسسات والموظفين من خلال تكنولوجيا المعلومات بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم للوصول الى معلومات مايوهر المزيد من الشفافية وتحجيم الفساد، كما إن ممارسة السلطة بصيغ رقمية والتي على أساسها يتم هندسة نظام سياسي متمكن قادر على أداء واجباته حول حماية حقوق المواطن وإحترام حريات الجميع^(١).

إستناداً على ماتم ذكره من البديهي أن نقول بأن الحكومة الإدارية هي النافذه التي يقر من خلالها المواطن بكفاءة وفعالية النظام السياسي وإمكانياته على إتباع آليات الإبداع الإداري والرشادة وقراراته ونزاهته وقدرته على الإستغلال الأمثل للموارد البشرية ماينتهي بتوفير ضمانات لحقوق المواطن.

٣. المقاربة الإنسانية: فليس بالإمكان الحديث عن بناء مجتمع محوكم ديمقراطياً بدون بناء الانسان النوعي، أي تكوين الإنسان من طراز رفيع متميز بجودة والرشادة الإنسانية لأنه إنسان حضاري متعلم وواعي بمهامه ومسؤولياته وملم بإستخدام العلم لحل مشاكل مجتمعه وملزم باداء عمله ومحافظ على حقوق غيره ولايتنازل عن حقوقه وأمين في أداء واجباته وصاحب أفكار بناءة، حيث طالما السياسات والإستراتيجيات الحكومة سواء سياسية أو إقتصادية أو إدارية هي من صنع البشر فلايتمكن تحقيق الرشادة في صياغتها وتنفيذها مالم تتوفر الجودة لدى صناعاتها، لذلك يجب على الفواعل التأسيسية للحكومة السياسية إذا ما أرادت رسم سياسات تتسم بمؤشرات النجاح وإتخاذ قرارات نوعية للعمل على المقاربة الإدارية من خلال بذل جهود لتنشئة الإنسان وأخلقة سلوكه وتطوير مواهبه وكفاءته دون تهميشه لبناء شخصية حرة فعالة لا يخضع لتسلط غيره بإعتباره أئمن ما في الوجود^(٢).

هنا القصد العمل من أجل توفير الرفاه الإنساني للجميع كونهم بشراً وبالتالي حماية رقي وسمو الأفراد ليس عن طريق معايير إقتصادية ضيقة بل التمتع بالحرية الإيجابية والمعرفة وإحترام الذات والعيش في بيئة نظيفة مستقرة عادلة في ظل جودة الحكومة السياسية .
وضمن هذا الموضوع حري بنا التطرق لمسألة مهمة وهي أثر التكنولوجيا الإيجابي على هذه

(١) صدام إبراهيم خضير ، مرجع سابق

(٢) د.عنترة بن مرزوق، مرجع سابق، ص١٥٣-١٥٤.

المقاربات بشكل عام وإنعكاسه على تنفيذ المبادرات الحكومية ورفع إمكاناتها وإستجابتها للمتطلبات الضرورية لتدعيم الحوكمة بالتالي تحسين علاقة الحكومة بالأفراد وتقديم الخدمات لهم^(١)، حيث يساعد توظيف المعرفة والتقنية المعلوماتية الإتصالية والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي على إنفتاح الحكومات وجعلها قريبة من جميع مواطنيها في أبعد البقع الجغرافية، كما يساهم في بناء قدرات وخبرات ومهارات سواء لنخبة المجتمع السياسي والإداري والإقتصادي أو المواطنين العاديين ما يساعد على تطوير كافة القطاعات وتوفير فرص وظيفية ثم تعزيز المسارات الإنتاجية وتحديث مناهج التعليم وإنشاء منظومة بإمكانها تحاكي القدرات الذهنية البشرية من خلال بناء مؤسسات قوية تخدم المواطنين وتقوي إسهاماتهم بالمشاركات الألكترونية والإنخراط الفاعل في إيجاد حلول مناسبة لمشاكل المجتمع والحد من الفساد في كافة القطاعات وتحقيق الشفافية والمساءلة الى جانب بناء قواعد مركزية لجمع المعلومات وتخزين البيانات للتعامل الصحيح معها دون إخفائه.

إستخلاصا لما سبق لايمكن التجسيد الفعلي والممارساتي لجودة ورشادة المقاربة السياسية للحكومة دون التكامل مع المقاربات الأخرى الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والإنسانية طالما كل واحدة منها لها دورها الخاص لتفعيل جانب معين من حياة المواطنين بآليات ومقومات تعمل الحوكمة السياسية على توفيرها أو الإستفادة منها في أطرها التطبيقية المعززة للديمقراطية ومقوم لنجاحها. بعبارة أخرى ترابط المقاربات الوثيق من جهة وتفاعلها المتبادل والمتواصل من جهة أخرى.

(١) للمزيد حول الدراسات التي تعزز التأثير الإيجابي للتكنولوجيا أنظر : الأمم المتحدة، تقريررقم ١٨-١٤٨-٠٠١ للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا-Escwa) حول تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية في إطار مشروع التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا ، ٢٠١٨/٤/٣.

المبحث الثاني:

الفواعل التأسيسية للحكومة ومقوماتها وحقوق المواطن

لقد أصبحت الحكومة السياسية ضرورة ملحة ناتجة عن التوسع في المجتمعات والتنوع والتعدد في حاجيات أفرادها وتداخل مصالحهم والتنافس الحاصل فيما بينهم وتجنب الخروقات بشأن حقوقهم وحررياتهم وذلك بسبب عجز الحكومات في أداء هذا الدور بمفردهم ما أقتضت اللجوء الى ترتيبات غير الرسمية من المؤسسات المجتمعية ليكونوا أطراف في عقد إجتماعي جديد وإعطاء كل طرف سلطات متوازنة لصنع سياسات أكثر رشادة وتنفيذها وفق مقومات تؤشر لنجاح الحكومة السياسية بهدف تهيئة بيئة ملائمة في سياق يحترم فيها حقوق المواطن الأساسية ويصون حررياتهم ويقدم ضمانات بشأن حمايتهم المستمرة.

المطلب الأول :

الفواعل التأسيسية للحكومة السياسية وحقوق المواطن

تعتبر الحكومة السياسية عن منظور جديد للسلطة وفلسفة جديدة في إدارة وتسير الحكم مبنية على هندسة سياسية معينة لا تتنقل كاهل الدولة بمؤسساتها المختلفة بل تعمل على إيجاد ترتيب ديناميكي تُوَظَر تفاعل أطراف مرنة ومتحركة من فواعل غير حكومية مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص لتشارك الدولة وتعاونها في بناء قيم ومعايير وآليات لبناء سلطة سياسية ديمقراطية تحقق نتائج إيجابية حول إزدهار المجتمع وإستقراره يخدم تعزيز حقوق المواطن وصيانة حرياته ورفاهيته وتوسع قدراته وخياراته. هنا نتطرق للفواعل التأسيسية للحكومة وأدوارهم في إدارة شؤون المواطن.

أولاً. الدولة^(١) (المؤسسات الحكومية-القطاع العام) : في نظرة فاحصة للطرح المعرفي والتطبيقي للحكومة السياسية نرى إنها غيرت الدور التقليدي للدولة بالذات بعد المتغيرات الدولية التي تلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإنهيار نظام الثنائية القطبية والتطورات العالمية المرتبطة بالثورة التكنولوجية وعولمة الظواهر منها عولمة حقوق الإنسان ما أدت الى تغير طبيعة

(١) نقصد بها الدولة القانونية، أي تلك الدولة التي تخضع للقانون ولها الشرعية والمشروعية لأنها تستند على رضا المواطنين وتنظيم التفاعلات المجتمعية والمعاملات الإقتصادية وممارسة العملية السياسية على إحتكام القانون ويكون الإنجاز أحد المصادر الأساسية لشرعية الحكم أيضاً . د. أمين فرج شريف، مرجع سابق، ص ٢٨.

أدوار الدولة ووظائفها - طبعاً لم يكن هذا التغيير عام وإنما متفاوت بدرجات متباينة من دولة إلى أخرى - وذلك من دولة حارسة وفاعل أساسي مسؤول عن صنع السياسات إلى دولة محوكة تقدم خدمات وتوفر حقوق بشكل واسع بإعادة توزيع الأدوار وإدخال فواعل غير رسمية من المؤسسات المجتمعية في مجال رسم السياسات وتنفيذه، أي الدولة غيرت طوعياً بعض من الوظائف التي كانت في السابق تعد من إختصاصاتها مقابل تفاعلها مع تلك المؤسسات كقنوات تربطها بالمواطنين.

بذلك هذا التنظيم الجديد يقوم بتحديد العلاقة بين الطبقات الإجتماعية الحاكمة والمحكومة في المجتمع، وهو مسؤول عن التأطير القانوني لتنظيم علاقته مع المواطنين وكيفية مشاركتهم في بناء دولتهم من خلال السلطة التشريعية، كذلك السلطة التنفيذية التي توفر المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للفاعل المؤسساتي مع إستقلالية المؤسسة القضائية فضلاً عن تطوير البنية الإقتصادية وإدارة أموال الدولة وإستثمار الموارد الوطنية وإشتراك الإدارات المحلية والمؤسسات المدنية في إدارة الدولة^(١). وهنا تأتي الحوكمة السياسية لتعكس كيفية تفاعل السلطة السياسية مع المؤسسات المدنية، وكيفية ترابط تلك الأطراف

مع جميع فئات المجتمع بإختلافاتهم المتعددة، وكيفية إتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيداً^(٢).

وفي ظل هذا التفكير في إعادة مراجعة دور الدولة تبنت التنظيمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحوكمة السياسية في إطار سياسة مشروطية دولية جديدة في مجال سياسات الحكم التي يجب أن تتبناها دول الإنتقال الديمقراطي وتحث فيها عدم إعطاء أي معونات لتلك الدول إلا بعد خصخصة شركات الدولة وتشجيع المنافسة وفتح الأسواق وتقليص الجهاز السلطوي وتوسيع صلاحيات التنظيمات المجتمعية بهدف توزيع علاقات السلطة بين المؤسسات الحكومية والمدنية يشرف عليه نظام قانوني مستقل في ظل تعددية سياسية إجتماعية^(٣).

(١) د.هشام حكمت عبدالستار وآخرون، علم الإجتماع السياسي، دار الجامعية للطباعة، العراق، ٢٠١٩، ص ٢٧٠-٢٧١.
(٢) Tim Plumptre and John Graham, Governance and Good Governance, International and Aboriginal perspectives, Canada, Ottawa, Institute of Governance, 1999, p123.

(٣) طوني بينيت وآخرون، مفاتيح إجتماعية جديدة - معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ط٢، ت: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ٢٠١١، ص ٣٢٧.

وقد إختصر (فرانيسيس فوكوياما-Francis Fukuyama) وظائف الدولة الأساسية في ظل الحوكمة السياسية كالآتي: ^(١)

١. الوظائف الدنيا: المؤسسات الحكومية التابعة للدولة تعمل على توفير الأمن والحماية من التهديدات الخارجية، كذلك تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وحررياتهم بأبعادها المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإشراكهم في صنع السياسات العامة وتحقيق الرشادة في السلطة لتحقيق الديمقراطية.

٢. الوظائف الوسيطة: تتمثل تلك الوظائف في البعدين السياسي والقانوني للسلطة وتتضمن الإطار التشريعي الثابت وذات الفاعلية لكامل أنشطة المؤسسات المجتمعية سواء الحكومية وغير الحكومية.

٣. الوظائف الفعالة: ويقصد بها توفير الدعم للنشاطات الخاصة المتعلقة بمساندة السوق الحرة وخلق العدالة والإستقرار فيه لتحقيق التوازن بين الحكومة والسوق دون سيطرة أحدهما على الآخر.

ويتحدث (أنطوني غيدنز-Anthony Giddens) عن ضرورة تحول الدولة الى دولة الإستثمار الإجتماعي بإتخاذ خطوة جريئة نحو ديمقراطية إجتماعية من الأسفل من خلال التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في إعادة تجديد لمؤسسات المجتمع المدني وإعادة إدماج المهمشين في المجتمع، وإن ما تفرزه حرية الأسواق من اللامساواة الإجتماعية وهو الغير متكافئ قطاعياً وإجتماعياً لا يمكن التخفيف من هذه الظواهر إلا بتدخل الدولة المباشر ^(٢).

وفي ظل التغيرات التي أجريت على اسلوب الحكم ودور الدولة فيها أصبحت الحوكمة السياسية عملية ديناميكية تطبيقها لا يعتمد على المؤسسات فقط بل على العمليات والإجراءات التي تحقق النتائج المرجوه وهي بذلك تشمل المؤسسات والتقاليد والعمليات التي تحدد كيفية إظهار القوة وصناعة القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الإهتمام العام واداء الحكومة لوظائفها وكيفية إستغلال الموارد وممارسة المواطن لحقوقه وماهية الحوافز المقدمة له وكيف يتم إشباع

^(١) فرانيسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام الدولي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب إمام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٥٠-٥٢.

^(٢) نقلاً عن د.سمير الشيخ، العولمة والتكامل الإقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٧، ع/١، ٢٠٠٢، ص ١٧٢-١٧٣.

متطلباته في ظل الحكومة تتبع نظاماً أكثر عدالة في توزيع المخرجات^(١). وبالتالي في ظل الحوكمة أصبحت الدولة هي الإطار لصنع القواعد والمؤسسات التي تمارس على أساسها السلطة، أي كل التغيرات لاتلغي الدولة وإنما التغيير يتم في وظائفها وأدوارها. وعليه هذا الواقع أدى الى بروز ثلاثة معايير رئيسية تتفرع منها ستة مؤشرات كلها تكون في خدمة حقوق المواطن وهما: (٢)

أ.المتعلق بعملية الإختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات والذي يتفرع عنه مؤشرين

مركبين، أولهما يقيس المشاركة السياسية، ثانيهما يقيس المساءلة.

ب. يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد الوطنية ويتفرع عنه مؤشرين، أولهما يقيس أداء الحكومة، والآخر ينظر الى فعالية الحكومة معايرها لتقييم هذه السياسات.

ج. يقيس درجة مأسسة الدولة من خلال مؤشر إحترام سيادة القانون ومكافحة الفساد. وتركز الحوكمة السياسية على أداء الدولة لأدوارها لإسناد القيم الديمقراطية حتى تصبح أحد الشروط لتحقيق الآخرة من حيث الدور الذي أعطتها للمؤسسات التي لم تدخل ضمن إطارها لتزيح كل ما يجعل منها الممثل الوحيد والشرعي لمواطنيها، كذلك أهدافها نحو تحقيق الديمقراطية بكل أبعادها عن طريق تكريس وتظافر الجهود وجعل الجميع تتحمل مسؤولية تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة ودرء الأزمات الإدارية وهدر الأموال العامة من أجل تمكين الأفراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في صنع الخطط التنموية وتنفيذها وبالتالي توعية المواطنين والإدارات وتفعيل الرأي العام حتى تصبح حوكمة الدولة مشروعاً وطنياً قادرة على تجسيد آليات الحوكمة بنظرة أفقية، وهنا بالإمكان إستيعاب مدى دور الدولة المحكومة في الإرتقاء بحقوق المواطنين وداعم لحياتهم.

إستناداً على ما ذكر ربطت منظمة التنمية الإقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة وبين درجة رخاء المجتمع وتطبيق الديمقراطية، وإعتبرت المنظمة إن الدولة ليست فقط لديها دور في الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم بل تشارك في تنظيم مجمل العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والإجتماعية

(١) د.سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٤.

والإقتصادية والثقافية.^(١)

خلاصة القول إن عوامة حقوق الإنسان وما رافقتها من المتغيرات الدولية دفعت لبلورة مسلمة مفاهيمية وسياسات حوكمية جديدة وهي تراجع دور الدولة في عدد من القطاعات وتقليص حدود سلطتها بمفهومها التقليدي لصالح إزدياد والإعتماد المتبادل مع المؤسسات غير الحكومية في القطاع المدني والخاص ما أثارت اسلوب إداري جديد تمثل تعدد الأطراف في عملية صنع القرارات وتنفيذه، بالتالي إنتقال السلطة من المجتمع السياسي والتي كانت تركز على إحتكار الدور الرئيسي في ممارسة السلطة الى توزيع السلطات بين المجتمع السياسي والمدني بمشاركة جميع الأطراف لإدارة شؤون الدولة بمجالاتها المختلفة لصالح حقوق الأفراد وحررياتهم السياسية والمدنية، أي الدولة في ظل الحوكمة السياسية ليست مطالبة بإحترام حقوق الإنسان فقط بل التدخل الإيجابي التشاركي لكفالة ممارستها ونرى هذا واضحا في الدول المستقرة مؤسساتياً دون الدول التي تبتلع المجتمع المدني.

ثانيا. مؤسسات المجتمع المدني: تعد المؤسسات المدنية فاعلا حيوياً في تحقيق الحوكمة السياسية وتعزيز مبادئها بشكل يصب في خدمة المجتمع، وذلك بأداء دور وسطي لخلق علاقة إيجابية بين الحكومة وأفرادها حتى تكون قادرة على أن تحد من السلطة وتؤثر على السياسات العامة وترسيخ قيم المواطنة. وبشكل عام لن تكون الدولة ديمقراطية حقيقية ومستقرة مالم تكون فيها مؤسسات مدنية تحترم حريات مواطنيها وتدعم حقوقهم وتلبي إحتياجاتهم.

حيث تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن مجموعة من القيم والأفكار والآليات الموجهة نحو بناء الركائز البنوية لمسيرة الحوكمة السياسية وتتمثل في مؤسسات التي ليست لها علاقة مباشرة وظيفياً وتنظيمياً مع مؤسسات القطاع الخاص أو الحكومي النقابات والإتحادات المهنية والمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية والإجتماعية والدينية والثقافية والعلمية والبحثية، وجميع هذه المؤسسات تقوم على مبادئ وثقافة العمل التطوعي والمواطنة الفعالة والمشاركة المنتجة والنهوض بالأنشطة ذات المضامين الإجتماعية وحقوق الإنسان بالشكل الذي تجسد المسؤولية الجماعية المشتركة، وفقاً لذلك هذه المؤسسات لايغني كل أفراد المجتمع بل ينحصر في العناصر الواعية الفعالة من المواطنين وبذلك تكون عملية الحكم لاتنحصر في المؤسسات

(١) النزاهة كمدخل للحوكمة السياسية، مرجع سابق.

الحكومية فقط^(١).

وفي ظل عولمة حقوق الإنسان ومن خلال برنامج الإنتقال الديمقراطي تم التركيز على ضرورة تفعيل هذه

المؤسسات كقيمة إجتماعية وفاعلاً معبراً عن حوكمة النظام السياسي وإفتاحه على المجتمع لذلك لابد أن تتميز بالخصائص الآتية:^(٢)

١. إستقلالية وظيفية وعضوية عن النظام السياسي والأحزاب السياسية بشكل تحولها الى قوة إقتراح وآلية لضبط الشفافية وفرض الرقابة المجتمعية على البنى السلطوية والمؤسساتية للدولة، أي ضرورة تمييز هذه المؤسسات بأن لا تكون فوقية النشأة بل مؤسسات نابعة من المواطنين ولأجلهم.

٢. إستقلالية الذمة المالية لكي لا تكون عرضة للتوظيف أو تدجين السياسي وتعبير عن المواطنة المستقلة والمسؤولة.

٣. التمييز بالنضج الديمقراطي والحس الوطني لتكون عماداً محورياً للحكومة الديمقراطية .

٤. التمييز بالإختصاص الوظيفي في كل المجالات ما يجعلها قادرة على أن تكون شريكاً وظيفياً للقطاع الحكومي ما يسمح بإقتراح قرارات الأكثر توافقاً مع الحاجات الخاصة لكل الميادين.

وعليه هذه السمات هي التي تساعد المؤسسات المدنية بأن تكون فاعلة وتؤدي وظائفها لتجبر الحكومة على التعامل معها وتستجيب لمتطلباتها بشكل يخدم الحوكمة السياسية وتطبيقاتها.

وما تجعل الحوكمة السياسية إحدى أهم الشروط الأساسية لتجسيد ديمقراطية النظام السياسي هي ما تقوم به هذه المؤسسات من أدوار ضرورية وهنا بالإمكان طرح أبرزها:^(٣)

١. **وظيفة الحماية:** تقوم المؤسسات المدنية بتوفير حرية المواطنين وحقوقهم بأبعادها المختلفة وحمايتهم من تعسف الدولة ومنع الأخيرة من التدخل في المجال الخاص للأفراد.

٢. **وظيفة المشاركة:** تتمثل في التنشئة الإجتماعية الديمقراطية التشاركية للمواطن وشرط للثقافة السياسية تخدم المصلحة العامة، وذلك من خلال المشاركة في الأحداث السياسية وتكوين

(١) دنادية آيت عبدالمالك، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الرشيد- دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد ١١/ ٢/ع، حزيران/٢٠١١، ص ١٨٠. كذلك محمد عبدالهادي مرجع سابق.

(٢) د.هشام حكمت عبدالستار وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١. كذلك دنادية آيت عبدالمالك، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٤٣-٢٤٥. كذلك د.عنترة بن مرزوق، مرجع سابق، ص ١٤٤.

الراي العام وفق الإرادة الشعبية والمساهمة في صياغة مشاريع القوانين والقرارات، إضافة الى التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة وتأطير جهود قطاعات من المواطنين للعمل التطوعي والمشاركة في الشأن العام، كذلك تجنيد نخب ديمقراطية للعمل في دوائر صنع القرار الحكومي.

٣. **وظيفة المراقبة والمساءلة والشفافية:** أي وظيفة الوقاية لأنها تعتمد على المراقبة والتحكم بالسلطة السياسية الى جانب تعميق المساءلة والشفافية وتشجيع روح المبادرة وتحمل المسؤولية، كذلك تطبيق نفس المبادئ والمعايير على نفسها حتى تكون نموذجاً يحتذى به.

٤. **وظيفة إغاثة الحكومة ومساعدتها:** عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة في الأداء الأفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين الى جانب تولي مهام الإشراف والمتابعة والمشاركة في تنفيذ المشاريع ومراقبتها وتقييمها وتقويمها وذلك بهدف تخفيف الكثير من الأعباء على الدولة وخاصة في مواجهة التحديات الآنية والمعقدة والتي لايمكن لمؤسسات الدولة حلها بمفردها مثل المشكلات المتعلقة

بآثار العولمة والبيئة وأسبابها المتفاقمة ومشاكل الوباء.

٥. **الوظيفة المفصلية:** بإمكان المجتمع المدني طرح طرق جديدة وفعالة للإنتاج والتجمع. كذلك التعبير عن مبادئ وقيم مجتمعية ومصالح إجتماعية بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية والمساوات أمام القانون والإنصاف في توزيع فوائد النمو الإقتصادي وتقديم الفرص للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وإشراكهم في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وحمائتهم من تعسف السياسي والمجتمعي والمشاركة في كشف قضايا الفساد ومحاربة أصحابها، فضلاً عن تربية المواطن على ثقافة الحوكمة السياسية من خلال إكسابهم قيم الحوار وقبول الآخر والإختلاف والتعبير الحر عن الرأي.

٦. **وظيفة الإدارة وتسوية النزاعات:** وذلك بفضل تلك الشبكات من الجمعيات والمبادرات، حيث بإمكان المجتمع المدني القيام ببناء الجسور بين المواقف المتعارضة الأكثر تجذراً في حياة المجتمع وبالتالي العمل على تخفيف النزاعات الإجتماعية وظهور التكامل والتضامن الإجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي المؤدي الى الإستقرار.

وعليه ممكن القول بأن المؤسسات المدنية هي مجموع التنظيمات والعلاقات المترابطة تعمل على إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية وتعزيز روح المسؤولية الجماعية ودعم روح

التعاون الإجتماعي وتفعيل حكم القانون العادل ومواجهة الفساد وتحقيق الإستقرار السياسي من أجل تلبية إحتياجات المواطنين من خلال أداء وظائف بإمكانها أن تضغط على المؤسسات الحكومية لرسم سياسات معينة وإصدار أنظمة قانونية تولد فئات لدى المواطن بمسار الحوكمة السياسية ما تجعل من الأخيرة أن تصبح قيم وإستراتيجيات تصحيحية لممارسة السلطة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع في إتجاه تطويري تخدم معايير الحكم الديمقراطي، وفي ضوء هذه الرؤية للمؤسسات المدنية ينطلق برنامج الحوكمة لتستجيب لمطالب المجتمع حول ضمانات بشأن حقوقهم وحررياتهم، إذن المجتمع المدني في الدول الديمقراطية هو شريك فاعل ومؤثر في تحقيق الحوكمة السياسية.

وطالما الديمقراطية اليوم ليست مجرد إنتخابات ومنافسة حزبية بل هي المساهمة الفاعلة في الحياة السياسية وإتخاذ القرارات المهمة في الدولة وإحترام التعددية السياسية والخضوع للرقابة والمساءلة، فإن المجتمع المدني القوي هو الذي يكفل تربية المواطنين على ثقافة ديمقراطية كي يؤدي دوره في المشاركة الفعالة تساعد على ترشيد سياسات الحكومة من حيث برامجها لإدارة الدولة ومواردها ما يتطلب العمل بشكل متوازن مع القطاع الخاص والعام لبناء المواطنة من خلال تنشئة الأفراد وتوجيه الرأي العام حول قضايا تهمهم والدفاع عن الفئات المهمشة، وعليه كلما كانت المؤسسات المدنية قوية كلما كانت الحوكمة السياسية أكثر قوة لترسيخ الديمقراطية.

ثالثاً. القطاع الخاص: الى جانب الفاعلين السابقين لقد أصبح القطاع الخاص أحد الأطراف المهمة ذات تأثير بالغ في تحقيق الحوكمة السياسية بالذات بعد متركته هذا القطاع من آثار على الساحة الإقتصادية العالمية. حيث بعد التغييرات التي فرضتها فترة مابعد الحرب الباردة والعولمة بكل أبعادها وتجلياتها وتحدياتها ألزمت أغلبية الدول المتخلفة الى العمل من أجل إجراء إصلاحات في منظومتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبالتالي إعادة رسم صياغة جديدة للعلاقات بين الدول والمجتمع، كما تغير الأدوار والمسؤوليات لتأتي بطرف آخر تتكامل مع الدولة والمؤسسات غير الحكومية لإدارة متطلبات تلك الإصلاحات، من هنا جاءت التوجه نحو الخصخصة من خلال بناء قطاعات خاصة تساهم إقتصادياً وإجتماعياً في تشكيل بيئة ملائمة تطبق فيها الحوكمة السياسية وبنائج إيجابية.

إجمالاً يمكننا ذكر أهم الأدوار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يمكن أن يؤديها

القطاع الخاص في أية مجتمع وعلى الشكل الآتي:^(١)

١. رفع كفاءة ديناميكية الإقتصاد الوطني وذلك من خلال تحقيق الجودة الإنتاجية وزيادة العملية التنافسية والتخصيص الأمثل للموارد وتوفير الموارد البشرية والإمكانيات المالية التي من شأنها إعلاء مستوى كفاءة أداء إقتصاد السوق وليكون أكثر إستجابة لتوفير متطلبات الحياتية وتقليل الإحتياجات بالتالي خلق مناخ إقتصادي أكثر إستثماراً.
٢. توفير فرص تشغيلية ما يحدث نقله نوعية على مستوى تقديم الخدمات وتأمين الوظائف وإنخراط فئات المجتمع في سوق العمل والوصول الى التنمية الإقتصادية، وذلك يعتبر نتائج إيجابية مساعدة لإنخفاض معدلات الفقر والبطالة ومكافحة الأزمات التي لايمكن للدولة بمفردها إيجاد حلول لها.
٣. تقليص النفقات وتخفيف الأعباء على الموازنة العامة وتقليل تدخل الدولة في التوجهات الإقتصادية.
٤. أداء أدوار ملحوظة في النشاطات المجتمعية وتسيير شؤون الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية عن طريق تمويل الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات المجتمع المدني والمساهمة لرسم سياسات إقتصادية وبناء مشاريع تنمية وإنتاج السلع والخدمات بكمية ونوعية مختلفة مع أسعار تنافسي ما يحرك السوق لصالح العام مع كسب مالي لمؤسسات القطاع الخاص ومايرتبه هذا الواقع على سير الحياة السياسية وإمكانية توفير الدعم للأحزاب والشخصيات الوطنية والمؤسسات الإعلامية والقدرة على صنع الرأي العام سواء مساند أو معارض لسياسات الحكومة.
٥. أصبح القطاع الخاص مدخلاً للأفراد يسمح لهم المساهمة في العملية السياسية، وكل زيادة في الدور الإقتصادي للأفراد بالتالي هي زيادة للدورين السياسي والإجتماعي له. ونظراً للوظائف التي يؤديها هذا القطاع فقد سارعت العديد من الدول الى تنظيم إطار يحدد علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص بهدف تقديم ضمانات وآليات تسهل عمله وتطويره وإدامته وذلك من خلال بناء علاقات تكاملية تعاونية دون تنافس وعداء وفق قواعد شفافة وموضوعية بعيداً عن مشاكل البيروقراطية والإزدواجية، مع توفير مساحة كبيرة من الحرية تساعد على الإنفتاح على إقتصاد السوق بشرط أن لايعني ذلك ترك هذا القطاع دون مراقبة

(١) د. أمين محمد فرج، مرجع سابق، ص ٣١. كذلك د. عنتر بن مرزوق، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

ومتابعة ومساءلة وتقييم من قبل الدولة لضمان خلق مناخ صحي بإمكانه تجنب التعاملات السلبية والأزمات ممكن أن يقع فيها هذا القطاع^(١).

وتتمثل الإجراءات التي واجب إتخاذها من قبل الدولة إتجاه القطاع الخاص بالعمل على توحيد النصوص القانونية للحد من إنتشار وتجزر البيروقراطية كذلك تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص إعتتماد المشاريع الإستثمارية الى جانب تسهيل إنتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد فضلاً عن عقلنة الإستهلاك والتحكم في الموارد البشرية والمالية والمادية والعناية بمشاركة المواطنين وتسهيل إتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم لتوفير فرص وإمكانيات تفجر طاقاتهم ومواهبهم في مختلف الميادين^(٢).

وفي الأنظمة الديمقراطية يشكل القطاع الخاص جزء من البنية التحتية الإقتصادية ويعطى جانب من الإقتصاد القومي غير خاضع للحكومة لأداء مسؤولية إجتماعية من خلال توفير الموارد المالية والبشرية لإقامة مشاريع وخدمات للمواطنين وترك أثر كبير على قوانين إدارة السوق وتأمين الشفافية ونشر المعلومات مساعداً الحكومة في تحقيق الإستقرار المطلوب لإدارة الدولة والمجتمع.

تلك هي أهم الوظائف والإجراءات التي تركز عليها عملية بناء القطاع الخاص كفاعل تأسيسي تنظم علاقته مع الدولة من أجل أداء دور ريادي يعزز تكوين بيئة إقتصادية مستقرة لديها إسهامات إيجابية لتلبية متطلبات الحوكمة السياسية.

كخلاصة لكل ما سبق يتبين لنا إن تهيئة الأرضية الملائمة لتحقيق الحوكمة السياسية تتطلب توفر علاقة تكاملية تعاونية بين مثلث فواعلها التأسيسية الى جانب إيجاد شبكات من التفاعل والحوار والعمل المشترك لبناء نظام إجتماعي عادل وزيادة المشاركة الفاعلة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المتاحة بحرية تامة للوصول الى أهداف مشتركة يخدم عموم المواطنين ويحفز التماسك الإجتماعي والإستقرار السياسي والإقتصادي المطلوبين لتطوير المجتمع وتحقيق طموحات أفرادهِ.

(١) د.عنترة بن مرزوق، المرجع نفسه، ص١٤٦.

(٢) د.غري محمد، مرجع سابق، ص٣٧٥-٣٧٦.

المطلب الثاني:

مقومات الحكومة السياسية وحقوق المواطن

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جملة مقومات لنجاح الحكومة السياسية^(١)، وهذه المقومات لابد أن تجد لها ضمانات في دستور ديمقراطي ومؤسسات قانونية لأية دولة تعمل على التوجه نحو الديمقراطية، هنا سنورد أهم هذه المقومات وكيفية تأثيرها على حقوق المواطن.

١. ضمان موجبات المشاركة الشعبية الفاعلة: بهدف الولوج الى خانة الحكومة السياسية وبروز حقبة متممة للديمقراطية التمثيلية لابد من تجسيد الديمقراطية التشاركية، أي إنتقال الدولة والمجتمع الى مفهوم حكم الشراكة القائم على إشراك المواطنين ومؤسساتهم المدنية في الحياة السياسية وتوسيع دورهم في تغيير مسار عملية صنع السياسات العامة وإتخاذ القرارات ليتم تجاوز مساويء الديمقراطية التمثيلية^(٢)، وهذا بمعنى أن يصبح للمواطنين فرص متكافئة في صياغة القرارات حتى يكون طرفاً في إدارة الحكم.

حيث تعد المشاركة مبدأ وآلية للحكومة السياسية التي تمكن المواطن من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم، ويكون للجميع حق التصويت عبر الإنتخابات مع ضمان حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير والتفكير والرأي في كل مجالات الحياة، بالتالي تحول المواطن من مجرد متلقي أو مستخدم للخدمة الى صانع لها من خلال ممارسة حقوقهم وحياتهم السياسية والمدنية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية عبر تأطير تلك النشاطات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لترسيخ الشرعية السياسية وتعزيز التلاحم الإجتماعي.

وترتبط المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لايفي بالغرض بل لابد أن تكون هناك آليات بيد الشعب لصنع قرارات تضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى السلطة الحاكمة إعطاء الأفراد حق في مشاركة صياغة القوانين واللوائح وإستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطاءهم حق الإعتراض وإجراء الإستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وشفافية^(٣).

^{١)} UNDP.Governance for Sustainable Human Development,New York, United Nations ,1997.

^{٢)} مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (WFD) ، الدليل التقويي للعمل البرلماني، الجزء الثاني، تونس المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، ٢٠١٥، ص٣٤-٣٥.

^{٣)} ثيشرة و علي محمد أمين، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

بشكل عام المشاركة الفعالة في ظل الحوكمة السياسية تؤثر الى الآتي:^(١)

● تمكن المجتمع من الإختيار الأمثل لقدرات أفرادها كما أنها تعطي دور أكبر للمؤسسات المدنية وتوجب

تطبيق اللامركزية الإدارية والحكومية.

● جعل المواطن يتحمل مسؤولية إتجاه الوطن بإعتبار المشاركة واجب كما هي حق.

● إنها وسيلة لتنمية قدرات جميع أفراد المجتمع بمختلف أطيافهم.

● المشاركة كمبدأ مرتبط إرتباطاً وثيقاً بمفهوم حقوق الإنسان وضمائنه في مجتمع منفتح، إذ تضمن جميع الشرائح لاسيما الفقيرة والعاطلة والأقليات في إسهام لصياغة القرارات بأبعاده المختلفة.

● تعد أهم الضمانات التي تكفل تطوير أداء المؤسسات الى جانب إحتكاك المباشر للمواطن مع السلطة وبالتالي تكوين المزيد من الثقة إتجاه الحكومة بإنها تعمل لصالح الأغلبية.

● تعد المشاركة مصدراً أساسياً لشرعية النظام السياسي لخلق مجتمع أكثر إستقراراً.

● تساعد على نمو ثقافة سياسية ديمقراطية والإنتقال من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات حديثة.

وتكون المشاركة فعالة تشاركية ديمقراطية عندما تكون حقيقية غير شكلية ونابعة عن إيمان النخبة السياسية والقاعدة الجماهيرية بتلك المبدأ كقيمة حتى تتجاوز التصويت الدوري بل تكون الهدف منها توزيع الأدوار والمهام بين الحكومة والمواطن. لذلك لا بد أن تسير بشكل عقلائي و واعي بحقوق المواطنة وإستعداد الحكام لقبول هذا الدور للمواطن والتجاوب معه وإحترام آرائه مع فعاليات الرقابة والضبط والتقويم.

٢. ضمان سيادة القانون وحكم المؤسسات: إنها عبارة عن جملة من القواعد والأنظمة والسلوك الملزمة يوجب إحترامها حتى من قبل أقوى اللاعبين السياسيين المتنفذين^(٢). وسيادة القانون في نسق الحوكمة هي سياسة تجعل القانون مرجعاً للجميع وبشكل متساو دون إستثناء

(١) د. أمين فرج شريف، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والإنحطاط السياسي - من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية، ت: معين الإمام وحجاب الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٦، ص ٢٣.

بههدف حماية حقوق الأفراد. لذلك لابد على السلطة تنفيذها عند فرض العقاب حتى تلوا سلطة القانون على سلطة الحكومات وتحمي المواطنين من إجراءات قهرية تتخذها الدولة أو مسؤوليها الأقوياء بالذات لحماية الجماعات الأكثر ضعفاً وفقراً^(١).

وطالما الحماية القانونية ضرورية لخلق الأمن البشري يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام، لذلك لابد من وضع صياغات قانونية فعالة وعادلة ومعلنة لدى المواطنين سلفاً مع التأكيد على إيجاد وسائل كفيلة لتطبيقه وجعله قيد التنفيذ الى جانب قرارات ملزمة تصدر عن سلطة قضائية مستقلة لحل الخلافات^(٢).

وسيادة القانون كمبدأ للحكومة السياسية الدافعة لترسيخ الديمقراطية يجب أن تتمثل بحكم القانون من خلال الحماية المتكافئة لجميع الأفراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وقضاء مستقل، وسلطة رقابية قوية على المؤسسات التنفيذية بوجود ممثلين حقيقيين، والعدالة باعتبارها إنصافاً أي العدالة في توزيع المنافع الأساسية مثل الحقوق والفرص والثروة ماتستكمل بالحرية في ظل الحماية القانونية.

وسيادة القانون التي تعمل بموجبها الأنظمة السياسية المحكومة الديمقراطية لغرض تحقيق شرعية حكم القانون ودفع كافة مؤسسات الدولة التقيد بها بشكل تتفق مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان. وعليه تقتضي إتخاذ تدابير كفالة الإلتزام بمبادئ علوية القوانين والمسؤولية أمامه والعدالة في تطبيقها والفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية القانونية^(٣).

وعليه الحكومة السياسة توجد دولة القانون التي تساوي أمامها المواطنون لتكفل السلام والعدالة الإجتماعية لأنها تتيح فرص متساوية لجميع المواطنين وتوسع خياراتهم حتى تصبح سيادة القانون الأساس التي تبنى عليه المؤسسات وقواعدها الإدارية الفعالة والتمثيل السياسي. وبالتالي الربط بين الديمقراطية والحكومة السياسية تأتي وفق سيادة القانون وهي بحاجة لقيام ثقافة سياسية إسهامية عقلانية مؤسساتية في ظلها يقتنع الجميع بالخضوع لحكم القانون حتى ينتهي المواقف بالتوافق والتراضي بين الأطراف وتضييق الخناق على النزعة التسلطية الجبرية

(١) برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، سيادة القانون على الرابط الآتي في ٢٥/٧/٢٠٢١، www.pogar.org.

(٢) د.سفيان فوكة، دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي، مجلة القانون والمجتمع، مخبر القانون والمجتمع بجامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد ٢، ع ٣، ٢٠١٤، ص ١٩٥.

(٣) سيادة القانون، الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط الآتي في ١٨/٦/٢٠٢١، www.un.org.

النقيضة لسيادة القانون.

٣. ضمان الشفافية: التدفق الحر للمعلومات الدقيقة من خلال قنوات إتصال فاعلة بين الجمهور والمسؤولين بصورة تتيح للأول الحصول على المعلومات بشكل دوري ومستمر^(١). والشفافية كمبدأ للحوكمة السياسية تشير الى التصرف بطريقة مكشوفة وتقاسم المعلومات وإمكانية الحصول عليها من قبل كل من له مصلحة في شأن معين كذلك إعطاء توضيحات للجمهور حول الإجراءات المطلوبة لصنع السياسات العامة^(٢). ومن خلالها تمكن المواطنين الإفصاح عن المعلومات الكافية المتعلقة بالمؤسسات لتقييمها ومراقبتها، ما يؤدي الى تعزيز حرية التعبير وتكوين الرأي العام لذا فهي تحتاج الى تشريعات ولوائح تسيير حرية تداول المعلومات مع توفير الآليات اللازمة لهذا التداول^(٣).

وترتبط الشفافية بمقوم آخر للحوكمة السياسية ألا وهي المساءلة، حيث بغياب الشفافية لاجود للمساءلة الضرورية لحماية حقوق العام وبالتالي إستبعاد الفساد والإنحراف^(٤).

وعليه حق الحصول على المعلومات من الحقوق الأساسية للمواطن التي نصت عليها العهود والمواثيق الدولية وأصبح مطلباً ضرورياً في تطبيقات الحوكمة السياسية، فمثلاً جاء في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نص يقتضي بأن " تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ومع مراعاة ضرورة مكافحة الفساد ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها وعمليات إتخاذ القرارات فيها عند الإقتضاء"^(٥).

عموماً الشفافية تحسن علاقة السلطات بالمجتمع ومنح الثقة بها كما يكتسب السلطات ثقة المجتمع الدولي ومتطلباته وتحد من الروتين وسوء الإدارة ويسهل على الجهات الرقابية متابعة عمل السلطات ما يساعد على إختيار قيادات تصف بالموضوعية والنزاهة والإلتزام والولاء لصالح العام^(٦).

(١) د. هشام حكمت عبدالستار، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٢) د. سفيان فوكة، المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) النزاهة كمدخل للحوكمة، مرجع سابق.

(٤) النزاهة كمدخل للحوكمة، مرجع سابق.

(٥) المادة العاشرة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/٢٥ www.un.org

(٦) د. أمين فرج شريف، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

٤. حسن الإستجابة: أي قدرة السلطات الحاكمة على إستقراء وتوقع حاجات المواطنين وأولوياتهم في جميع نواحي الحياة والعمل على تسريع البرامج والخطط الزمنية الساعية لتلبيتهم بما يحقق مستويات مقبولة من رضاء المواطنين^(١). وبالإمكان تحقيق الإستجابة من خلال رصد إحتياجات المواطنين وأولوياتهم الآنية والمستقبلية وترجمة تلك الإحتياجات والتوقعات الى مشاريع وبرامج قابلة للتنفيذ ووضع خطط طويلة وقصيرة الأمد لإنجازها بشكل مطلوب، كذلك توفير المتطلبات المالية لتمويل هذه المشاريع والخطط المرسومة بهدف تنفيذها لتلبية إحتياجات المواطنين بشكل يحقق رضا أغلبية المناطق الجغرافية^(٢).

بذلك حتى تتمكن المؤسسات والآليات المعتمدة من ضمان حقوق المواطن لابد وجود درجة عالية من التفاعل بين متطلبات المواطن وعمليات توفير الخدمة من قبل السلطة وفي وقت قياسي محدد ثم التفاعل السريع بين ردة فعل المواطن وقرارات السلطة كتغذية إسترجاعية من المجتمع أيضا.

٥. المساواة: تعني توفير الفرص للجميع دون تحيز مع مراعات الفئات الهشة وإعطاء كل ذي حق حقه، والمقصود بها المساواة القانونية والسياسية، أي معاملة متساوية لجميع الأفراد من خلال تكافؤ الفرص في مجال التمتع بالحقوق السياسية وتقلد الوظائف العامة والمساواة في الإنتفاع بالمرافق العامة وأمام القضاء وهذا ما يستند عليه جميع الحقوق والحريات الدستورية في الوقت الحاضر^(٣).

كل ذلك تشير الى أن الحوكمة السياسية تركز على معاملة الناس جميعاً على قدم المساواة التي لايفتضي أن تراعي سياسة الحكومة ومصالح الناس على قدم المساواة فحسب بل أن تأخذ آرائهم بالحسبان أيضاً بشكل متساو، أي إشراك جميع الأفراد بصورة متساوية في ممارسة السلطة العامة وتوفير فرص لهم لتحسين رفاهيتهم وتنظيم ذلك بقانون فضلاً عن توزيع العادل للموارد والمنافع ما يساعد على توافر العدل والأمن المجتمعي، وبشكل عام يمكن أن نقول إنها هدم لتراتبية المواطنين حسب جنسهم أو عرقهم أو إنتماءاتهم بل النظر إليهم سواسية ليس فقط في إطار خصوصياتهم بل في مستوى أرقى بالنظر الى إنسانيتهم بصفة

(١) د. هشام حكمت عبدالستار، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٢) محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، موقع الأهرام على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/٢. www.digital.ahram.org

(٣) د. عبدالغني بسيوني، النظم السياسية، دار الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٣٤.

عامة وهذا ما يساعد على تحقيق الديمقراطية.

٦. الفعالية والكفاءة: الفعالية هي استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة بغض النظر عن التكلفة، أما الكفاءة هي استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل كلفة ممكنة^(١). والحوكمة السياسية تركز بشكل أساسي على فعالية إدارة مؤسسات الدولة ومدى كفاءتها في توظيف مواردها وإمكاناتها بطريقة سليمة وواضحة لتحقيق أهدافها المرجوة والمخططة لخدمة الصالح العام^(٢). وإنطلاقاً من هذه الفكرة من الطبيعي أن تشكل الفعالية مبدأً وآلية للحكومة السياسية لأنها تؤدي إلى أداء الأمور واجب أداءها ضمن فترة زمنية محددة وبالجودة المطلوبة وعبر مهارات ملموسة وإدارة كفوءة وعقلانية المشاريع تسرع على تنفيذ إستراتيجيات لإستخدام أفضل للموارد دون الهدر للوصول إلى نتائج ملموسة تستجيب لأشباع متطلبات المواطن وضمان حقوقه.

أما الكفاءة تشير إلى العلاقة بين الموارد والنتائج وترتبط بمسألة المدخلات من الموارد الخام والأموال لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود من أجل تحقيق أعلى منفعة من خلال استخدام الموارد بشكل مخطط لها^(٣). نفهم من ذلك إن الكفاءة هي تحسين الأداء لإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأقل التكاليف والجهود والأوقات لتحقيق هدف معين، أي حصول أكبر مخرجات من أقل مدخلات وبالتالي تحقيق الأهداف المحددة بنجاح من قبل الأفراد أو المؤسسات.

لابد من الإشارة إلى أن إذا كلا المفهومين يشران إلى القدرة على إنجاز الأهداف ضمن المعايير المحددة، لكن أساس قياس الأداء دائماً يبدأ من الفاعلية التي تعني أن الهدف المطلوب هو النجاح في استخدام جميع الموارد المتاحة دون ترشيد، أي المهم هو إنجاز المهمة، أما عند الانتقال لقياس الأداء بإستخدام معيار الكفاءة لابد من دراسة كمية الموارد التي أستخدمت من أجل إتمام المهمة^(٤).

٧. المساءلة والمحاسبة: يمكن تعريف المساءلة المجتمعية بأنها ممارسة تعمل على بناء نهج

(١) للمزيد د. طارق السويديان، محاضرة بعنوان "إستخدم عقلك" في ٢٠١٨ / ٧ / ٣ على قناة اليوتيوب.

(٢) د. فتحية بكطاش ونسرين كرمية، الحوكمة الجيدة ومعظمة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر، مجلة البحوث، جامعة الجزائر، ع/١١، جزء ٣، ص ١٦٠.

(٣) ثيشرة و علي محمد أمين، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) د. طارق السويديان، المرجع السابق.

يعتمد على المراقبة والمحاسبة والمشاركة المدنية، حيث إنها تمكن المواطن العادي أو منظمات المجتمع المدني من المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الرقابة على السلطة لضمان فعالية وكفاءة تقديم الخدمات وإستغلال أفضل للموارد، بتعبير آخر هي مطالبة الجهات الرسمية ومن يقوم بإدارة الشأن العام بتبرير وتوضيح قراراتهم وأعمالهم إستناداً الى عقد إجتماعي ضمني بين المواطنين وممثليهم ووكلاءهم الذين قاموا بتفويضهم للعمل بمبدأ الحق في المطالبة والمساءلة الجهات العامة الملتزمة بالخضوع للمساءلة^(١).

وتتمثل هذه المقوم في طبيعة العلاقة بين الطرفين، طرف عليه إلتزامات ومسؤول ومطالب بتوضيح تصرفاته للطرف الآخر، عليه لا يقتصر الموضوع على المساءلة الداخلية المتمثلة بمتابعة وإشراف القضاء والبرلمان على إختيار ورصد رئيس الدولة والحكومة ومساءلة القيادات العليا للقيادات الأدنى والموظفين، بل تشمل كذلك المساءلة الخارجية والمتمثلة في قيام المواطنين وأصحاب المصالح بمساءلة ومحاسبة الأفراد والمعنيين والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لما يقومون به من أنشطة وإتجاه قرارات تمس الشعب الذي هو مصدر السلطات، وبطبيعة الحال يجب أن تكون المساءلة في إطار معايير مقبولة لقياس الأداء^(٢). وتعرف برنامج الأمم المتحدة الإثمائي المساءلة بأنها الإلتزام من قبل المسؤولين في القطاعين الخاص والعام بالقواعد الآتية:^(٣)

١. توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
٢. التفاعل المباشر مع الإنتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
٣. قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
٤. وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من إلتزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.
٥. وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء والفشل.

(١) الإلتفاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، تحرير د.بلال البرغوثي ود.عزمي الشعيبي، ٢٠١٦، ص٦٥.

(٢) د.عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسينية بن بو علي بالشلف، ع/١٥، ٢٠١٦، ص٨.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإثمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإدارية وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإثمائية، ١٩٩٨، ص١٥-١٦.

عموماً مبدأ المساءلة والمحاسبة تساعد على ضمان تحقيق العدالة والتقدم السياسي والإقتصادي والإجتماعي عندما يصبح نهجاً للنظام السياسي المحكوم لأنه يساعد على تقليل الفساد في مؤسسات الدولة وبالتالي القضاء على الهيمنة الفئوية والتحكم عبر الحكومات الخفية والإحتكارات الكبرى من قبل التجار السياسيين والمتنفذين ما يحد من إستبدادية السلطة وغياب الحريات وإنتفاء الحقوق ما يسرع خطوات بناء الديمقراطية وترسيخها.

٨. النزاهة: وهي مجموعة من القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والإلتزام بالسلوك والتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الصالح العام^(١)، أي التأكيد على الإهتمام بالمصلحة العامة وحرص الذين يتولون مناصب عليا على تجنب أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والعامة كأن يجمع الشخص بين الوظيفة الحكومية ومصالح القطاع الخاص ما يؤدي الى إحتمال حسم التعارض الموجود بما يتماشى مع المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة^(٢).

ومن أهم المبادئ الأساسية المساعدة على تحقيق النزاهة في ظل الحوكمة السياسية هي:^(٣)

- الإلتزام بإحترام أحكام القوانين المحلية والمعايير والإتفاقيات الدولية ذات العلاقة وتنفيذها.
- الإلتزام بإبلاغ الجهات المختصة بالطرق القانونية عن أي شخص بغض النظر عن منصبه حين قيامه بأي نشاط غير قانوني أو غير أخلاقي أو أي سلوك يوصف بالفساد .
- التعاون مع جهات التحقيق والرقابة.
- الإمتناع عن قبول أية منحة أو مكافئة بغرض تقديم تسهيلات أو معلومات لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية أو حزبية أو مكاسب مادية.
- إمتناع القطاعات جميعها عن الإستفادة من المعلومات الداخلية لمؤسساتهم التي يعملون فيها بهدف تحقيق منفعة خاصة بشكل مخالف للقانون.
- الإلتزام بالحيادية في عملية تعيين وترقية وتقديم خدمة مع منع أي تدخلات سياسية فيها.
- الإلتزام بإتاحة المعلومات العامة المتعلقة بالشؤون المالية والهيكل التنظيمي والأنشطة وقوائم

(١) د. هشام حكمت عبدالستار، مرجع سابق، ص ٢٧٠

(٢) الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٣) الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

الموظفين والشركاء وتسير الإطلاع عليها للجمهور وبذل جهود كافة لإحاطتهم بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة ومصادر مواردها وأوجه صرف تلك الموارد وإتخاذ الإجراءات التي يضمن حفظ السجلات والمعلومات التي تخص المواطنين بشكل يسهل وصولهم إليها والمحافظة على خصوصية وسرية وفقاً للقانون.

● تبني سلوكيات تضمن الحفاظ على حقوق المواطن في الحصول على فرص متساوية.

٩. التخطيط الإستراتيجي: أي إمتلاك الحكومة للرؤية والعمل على تحقيقها كما ينبغي، ويقصد بها وجود خطط متوسطة وبعيدة المدى لتطوير المجتمع وتحقيق طموحاته من جهة وتنمية الكادر البشري من جهة أخرى مع مراعات المتغيرات ووضع الحلول المناسبة لها^(١).

وتشكل الرؤية والتخطيط الإستراتيجي عملية منظمة ديناميكية لإتخاذ القرارات بشأن أهداف يتعدى تحقيقها آناً في ظل الإمكانيات والظروف الموجودة وفي المدى القصير، ولكن ممكن الوصول إليها لاحقاً وحسب مفهوم الحكومة السياسية فإن الرؤية المكونة الناتجة عن شراكة مثلث الفواعل التأسيسية حول كيفية تحقيق نتائج إيجابية مرجوه في رسم الأسس النظرية المستقبلية وأولوياته لقضايا تهم المجتمع السياسي والمدني مع أخذ بعين الإعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية الى جانب الإمكانيات المالية والمهاراتية في وقت محدد لتحقيق أهداف متفق عليها وذلك يتطلب وضع أجوبة لأسئلة أساسية وهي "أين نحن؟ أين نريد أن نذهب؟ ماهي متطلبات الوصول؟" كيف نعرف إننا وصلنا؟ والواجب التطبيقي لهذه العملية هي بحاجة الى تحديد الأهداف، تحديد مبادئ تخطيط للعمل والتنفيذ مع آليات إستراتيجية، المراقبة التقييم ووضع بيانات^(٢).

١٠. إدخال التكنولوجيا المعاصرة: طالما أصبحت التكنولوجيا أداة أساسية ومحركاً رئيسياً لفعل السياسة وأبعادها الأخرى وأي تطور فيها ينعكس في المجال السياسي أيضاً وهي سمة أساسية للعالم المتغير، وعليه بالإمكان إضافة مقوم آخر الى جانب المقومات السابقة وهي متعلقة بالجانب المعرفي التكنولوجي التي تشكل عاملاً مؤثراً في التحكم بسير الحكومة السياسية ومقارباتها.

(١) د. هشام حكمت عبدالستار، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - تعزيز التطور الإقتصادي المحلي من خلال التخطيط الإستراتيجي، سلسلة التطوير الإقتصادي، المجلد الثاني، ٢٠١١، ص ١٨-٢٠.

حيث نجحت التطور التكنولوجي كوسيط ثوري وسياسي في حشد آلاف وأحيانا الملايين للمشاركة في كثير من الثورات التي شهدتها مختلف البلدان وأثرت على التواصل السريع بين كل بقاع العالم وعلى القيم الإجتماعية والعلاقات الإنسانية فصارت ضرورة أساسية ودونها لن تتوافر الثروة مما يسقط الفعل السياسي شرعيته^(١). كذلك تشكل عاملاً حاسماً في التحكم في الموارد الإقتصادية وضبط عمل المؤسسات، وقد وضعت الهيئات الأممية مثل اللجنة الأوروبية للأقاليم التابعة للإتحاد الأوروبي مؤشرات دقيقة لقياس بعض جوانب الأداء الإقتصادي على أساس المعرفة، ودلت إحصائيات الى العلاقة بين الإستثمار المعرفي - تكوين وتحديث الرأسمال البشري - وجودة الأداء الإقتصادي ما ينعكس مباشرةً على جودة التعليم وتوطين التقنية ودعم الخدمات وتضييق الفساد في القطاع الحكومي والخاص نظراً لدقة المحاسبية التي يوفرها هذا ما يترك أثراً واضحاً على ضمان وحماية حقوق المواطن^(٢).

ونظراً لتعدد الرؤى حول ما يمكن أن يضيفه هذا العصر التكنولوجي الجديد من تحولات على السياسة، عقدت مؤسسة (هنري جاكسون لأبحاث الأمن والسياسة الخارجية) بلندن في ديسمبر ٢٠١٨ ندوة بعنوان (مستقبل السياسة) لمناقشة مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي ما يسمى ب (الثورة الصناعية الرابعة)^(٣) وتم الإشارة الى ثلاثة تطورات رئيسية من المتوقع أن تمثل الدافع الى عصر سياسي جديد، وهي أولاً أنظمة قادرة بشكل متزايد، ثانياً تكنولوجيات متكاملة على نحو متزايد، ثالثاً تكوين مجتمع كمي، ومن بين الأسباب الثلاث ربما يكون الأول هو الأهم، حيث يشمل الإستقلالية التكنولوجية مثل الذكاء الإصطناعي المضاعف من قدرته بشكل سريع مآتمكها على تقديم ذكاء مفيد جداً للإنسان في كثير من العمليات السياسية وتغيير المشهد السياسي للعالم أجمع، إذ يؤدي الى التغاضي عن كثير من المشاركات البشرية المتأثرة بالولاءات والمصالح الشخصية والقومية والدينية

(١) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية، على الرابط الآتي

www.akbar-alkhaleej.com.news : ٢٠١٩/٩/١١

(٢) نبيل البابلي، مرجع سابق.

(٣) أدت هذه الثورة الى بروز تكنولوجيات ومفاهيم جديدة منها الذكاء الإصطناعي والتعليم الآلي ورصد المواقع الجغرافية فضائياً والطائرات المسيرة ونظم الواقع الافتراضي والطباعة متعددة الأبعاد والنانو التكنولوجي والتكنولوجيا الخضراء. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا-Escwa)، التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، الدورة الثلاثون، الفصل الأول، بيروت، ٢٥-٢٨/٦/٢٠١٨، ص ١.

والطائفية التي لاتخدم المصلحة العامة، مثل تشريع السياسات والإشراف القضائي ووسائل الإعلام والمجال البحثي حيث يمكن للأجهزة أن تتعلم إنجاز تلك المهام وتؤديها بشكل أسرع وأفضل من البشر حتى تكون أكثر خدمة لهم^(١). كما أتاحت الوسائل التواصل سير الحرية وإمكانيات النقاش والتشارك بطرق كانت تعد مستحيلة سابقاً، أيضاً بالإمكان تسخير التكنولوجيا في إبتكارات لمواجهة التحديات المشتركة التي تعترض الأمن الغذائي والصحة العامة والطاقة النظيفة والإغاثة وإعادة الإعمار في بلدان النزاع وبالتالي مساعدة الأنظمة السياسية لتكون محكومة^(٢).

ورغم إنه بات معروفاً للجميع إن التكنولوجيا سلاح ذو حدين، ولكن من حيث الواقع قدمت مساعدات كبيرة في سياق تطبيق الحوكمة السياسية، حيث بإمكان المواطن الإبلاغ عن مشاكل قد يصادفونها أو الإبلاغ عن معلومات لديهم بشأن قضايا الفساد وإهدار المال العام أو الإطلاع عن الميزانية العامة للدولة ومحاسبة المسؤولين عبر تطبيق (Budglt) أو متابعة وتقييم المناهج التعليمية وكيفية سير العمل في المؤسسات التعليمية عبر تطبيق (Mejora to Escuela)، كذلك العمل على التغيير الإجتماعي عبر تطبيق (Twaweza) وهي مبادرة تطمح على التغيير الإجتماعي بالذات في أفريقيا، إذ تم إبتكار حوافز يضغط من أجل التغيير الإجتماعي الذي يسرع الوصول الى الحوكمة والديمقراطية، والتكنولوجيا تسهل الإتصال المباشر بين السياسيين والناخبين وتؤدي الى ضخ دماء جديدة الى الحياة السياسية، كذلك تساهم في تقديم الحلول المناسبة لمشاكل الجادة التي تعاني منها كافة الأنظمة السياسية وحتى الديمقراطية منها وهي تتمثل في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالمستوى من الجودة عندما تؤدي مؤسسات الدولة أدوارها بكفاءة عالية وبناء حكومة إلكترونية تمكن المواطن من مراقبة جودة الخدمات المقدمة ومواجهة الفساد والمشاركة في صياغة القوانين والتعليمات^(٣).

وبذلك ممكن القول إن التأثير الإيجابي لإستخدامات التكنولوجيا في مجال السياسة كذلك تأثيراتها على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي وإنعكاسها على الأداء السياسي تجعلان الحوكمة أكثر قابلية للتطبيق بالتالي بلوغ لأهدافها حول حماية حقوق المواطن.

وأخيراً بالإمكان القول إن للحكومة السياسية مقومات أساسية وثيقة الصلة ومتداخلة

(١) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق.

(٢) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

(٣) Thomas Carothers, Why Technology Hasn't Delivered More Democracy, Foreign Policy, June 3, 2015.

ومتشابهة ومتبادلة التأثير، بعضها ذات بعد قيمي ومبادئ وبعض الآخر ذات بعد آلياتي وتنظيمي ومؤسسي وتكنولوجي، ولكل منها وظيفة مرتبطة بحقوق المواطن وحرياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكيفية توفير الغطاء القانوني لممارستهم. وعليه عندما يركز النظام السياسي على هذه المقومات كأسس لإدارته، من خلال إدماج الحقوق بفاعلية الدستور والتشريعات والسياسات المتبعة بشكل تمكنه على إقامة العدل وحكم القانون، كما تشجع الضوابط والتوازنات بين مؤسسات الحكم وإدخال التغييرات الإجتماعية اللازمة خاصة فيما يتعلق بالمساواة وإيجاد الإدارة السياسية الكفوءة والفعالة والمشاركة العامة والوعي بكيفية التصدي للتحديات الأساسية التي تواجه حقوق الأفراد بالمساءلة والمحاسبة وتحقيق النزاهة ومواجهة الفساد بالذات عندما يتم الإعتماد على التكنولوجيا المعاصرة والذكاء الإصطناعي التي تسبق الذكاء الإنساني لتعجل سير الديمقراطية في طريق مستقيم وتعزز ممارستها الفعلية حتى تصبح قيم تحترم في ظلها حقوق المواطن والفواعل المكونة للنظام المحكوم تصيخ سياساتها وفقاً لذلك .

كل ذلك يؤكد إن الحوكمة السياسية هي ثمرة جهود متراكمة في تجارب الشعوب وأنظمتها السياسية وحصيلة الإستفادة من التجارب العلمية التكنولوجية في الأنظمة الديمقراطية وتشكل إنتقالة نوعية في مسار تلك الدول ولم تأت دفعة واحدة بل عبر تطور إرتقائي تقترب على الدوام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الخاتمة

- بناء على كل المعطيات السابقة ممكن أن نصل الى النتائج الآتية :
1. الحكومة السياسية هي منظومة تعمل بشكل ديناميكي معقد تتكامل أدوارها مع المقاربات الحوكمية الأخرى من أجل تحقيق جودة النظام السياسي ورشادته.
 2. للحكومة السياسية فواعل تأسيسية توجيهية متفاعلة تمثل بالمؤسسات الرسمية (الدولة) وغير الرسمية (المجتمع المدني، القطاع الخاص) لهم دور تشاركي وتنسيقي في توفير المتطلبات الضرورية لإنجاح الحوكمة السياسية الهادفة الى تقديم ضمانات لحماية حقوق الأفراد طالما الاسلوب التقليدي لإدارة الحكم لايمكنه تحقيق ذلك.
 3. الحكومة السياسية هي اسلوب جديد لإدارة للسلطة نجاحها تتطلب مقومات عديدة ماتجعلها الحامي والمدافع لحقوق المواطن وحرياته ورفاهيته ومساواته، حيث تتيح للأفراد حق المشاركة في صنع السياسات كما توفر لهم الخدمات من خلال بناء نظام سياسي يتميز بالكفاءة والفاعلية الشفافية وحسن الإستجابة وإمتلاك رؤية إستراتيجية والنزاهة ومكافحة الفساد ومنع هدر المال العام من خلال مساءلة ومحاسبة المسؤولين وسيادة قانون عادل يطبق على الجميع بلا تمييز، وللتكنولوجيا دور واضح ومؤثر في تطبيق الحوكمة السياسية لمناهجها وبلوغ أهدافها.
 4. تتكامل الحوكمة السياسية مع المبادئ والقيم والمؤسسات والآليات الديمقراطية لضمان حقوق المواطن وحرياته وبالتالي تجسيد الديمقراطية ومبادئها وتطبيقاتها المتجددة.
 5. تراكم التجارب المتعلقة بالحوكمة السياسية وتطورها في البلدان المتقدمة إرتباطاً بثورة العلم والتكنولوجيا ومتطلبات التطور فرض عليها إعتقاد آليات ووسائل جديدة كإستجابة للتحديات المتعددة التي تواجهها.
 6. تحتاج البلدان النامية للحكومة السياسية من خلال جعل المواطن محور شؤونها لأنها تساعدها في صياغة مسار صحيح لتطورها وتطبيق ناجح لمتطلبات التطور والإستقرار السياسي.

المراجع

أولاً. المعاجم والقواميس

صدام إبراهيم خضير، الحوكمة والإصلاح السياسي في العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٦/٥: www.politics.dz.com.

ثانياً. الكتب

١. د.أمين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كردستان - دراسة في المقومات والمعوقات (١٩٩٢-٢٠١٣)، مطبعة هيفي، أربيل.
٢. طوني بينيت وآخرون، مفاتيح إصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ط٢، ت: سعيد الغامهي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ٢٠١١.
٣. د.عبدالغني بسيوني، النظم السياسية، دار الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٤.
٤. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام الدولي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب إمام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.
٥. فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والإنحطاط السياسي - من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية، ت: معين الإمام وحجاب الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٦.
٦. د.هشام حكمت عبدالستار وآخرون، علم الإجتماع السياسي، دار الجامعية للطباعة، العراق، ٢٠١٩.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح

ثيشرة وعلي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٤.

رابعاً. المجلات

١. د.أبرادشة فريد، التغيير الديمقراطي والحكم الرشيد في العالم العربي: تكامل مفاهيمي أم تناقض خصوصياتي، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، ع/٤٣، ت٢٠١٨/١.
٢. د.بسام عبدالله البسام، الحوكمة الرشيدة - مملكة العربية السعودية حالة للدراسة، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع/١، ك٢٠١٤/٢.
٣. د.سفيان فوكة، دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد في العالم العربي،

- مجلة القانون والمجتمع، مخبر القانون والمجتمع بجامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد ٢، ع/٣، ٢٠١٤.
٤. د.سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، ع/١٠، ك٢/١٥/٢٠١٥.
٥. د.سمير الشيخ، العولمة والتكامل الإقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد/١٧، ع/١، ٢٠٠٢.
٦. د.عزة محمد حجازي، أثر الحوكمة الجيدة على تنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، ع/١٥، ٢٠١٦.
٧. د.عنتر بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده السياسية، مجلة الحقوق السياسية والإدارية، ع/٣، ك١/١٣/٢٠١٣.
٨. د.غري محمد، الديمقراطية والحكم الرشيد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، نيسان/٢٠١٥.
٩. د.فتحية بكطاش ونسرين كرمية، الحوكمة الجيدة ومعظمة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر، مجلة البحوث، جامعة الجزائر، ع/١١، جزء٣.
١٠. د.نادية آيت عبدالمالك، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الرشيد- دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد/١١، ع/٢، حزيران/٢٠١١.
١١. د.نسيمة عكا، دور الحكم الرشيد في التنمية، ورقة قدمت في الملتقى الدولي بعنوان الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي المنعقد بجامعة فرحات عباس بسطيف يومي ٨-٩/نيسان/٢٠٠٧ في قسطنطينية، مكتبة إقرأ.
١٢. فتحة بكطاش ونسرين كرمية، الحوكمة الجيدة ومعظمة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسير، جامعة الجزائر، ع/١١، جزء٣.

رابعاً. الدراسات التقارير

١. الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، تحرير د.بلال البرغوثي ود.عزمي الشعيبي، ٢٠١٦.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإدارية وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨.

٣. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - تعزيز التطور الإقتصادي المحلي من خلال التخطيط الإستراتيجي، سلسلة التطوير الإقتصادي، المجلد الثاني، ٢٠١١.
٤. دانيال كاوفمان، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦.
٥. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا-Escwa)، التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، الدورة الثلاثون، الفصل الأول، بيروت، ٢٥-٢٨/٦/٢٠١٨.
٦. الأمم المتحدة، تقرير رقم ١٨-١٤٨٠٠١٤٨ للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا-Escwa) حول تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية في إطار مشروع التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات الحكومية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا، ٣/٤/٢٠١٨.
٧. مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (WFD)، الدليل التقديمي للعمل البرلماني، الجزء الثاني، تونس المغاربية للطباعة وإشهار الكتب، ٢٠١٥.

خامساً. المواقع الألكترونية

١. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، سيادة القانون على الرابط الآتي في ٢٥/٧/٢٠٢١ www.pogar.org.
٢. برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، منشور على رابط المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات في ٤/٦/٢٠٢١. www.pcdcr.org.
٣. حزرالله لخضر، الحكم الراشد معالم في المعرفة والمقاربة، دراسة على الرابط الآتي في ٧/٧/٢٠٢١. www.aljazeera.net.
٤. د. خميس حديد و د. منى هرموش، الإنتفاضات العربية نحو البحث عن الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، جامعة باجي مختار عنابة، على الرابط الآتي في ٩/٦/٢٠٢١: www.asjp.cerist.dz.
٥. سيادة القانون، الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط الآتي في ١٨/٦/٢٠٢١. www.un.org.
٦. د. طارق السويدان، محاضرة بعنوان "إستخدم عقلك" في ٣/٧/٢٠١٨ على القناة اليوتيوب.
٧. الطيب بلوصف، الحكم الراشد - المفهوم والمكونات، ملتقى الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر على الرابط الآتي في ٤/٧/٢٠٢١: www.justg.com.
٨. د. فائقة الرفاعي ود. حسن سليم، الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها، بحث

- منشور على رابط المركز المصري للحكومة العالمية والتنمية في ٢٠٢١/٧/٢١ www.ecggd.org.eg
٩. المادة العاشرة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/٢٥ www.un.org
١٠. د.محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، موقع الأهرام على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/٢ www.digital.ahram.org
١١. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مستقبل السياسة والمجتمع في ضوء ثورة التكنولوجيا الرقمية، على الرابط الآتي في ٢٠١٩/٩/١١: www.akbar-alkhaleej.com.news
١٢. د.مهند برقوق، الرشادة السياسية مقارنة معرفية، دراسة على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٤/٢ www.burkoug.mhand.yolasite.com
١٣. د.مهند برقوق، عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، دراسة على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٤/٢ www.burkoug.mhand.yolasite.com
١٤. د.نبيل البابلي، الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٨/١٧ www.eipss.eg.org
١٥. د.نهى الدرويش، الحكومة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، دراسة على الرابط الآتي في ٢٠٢١/٥/٦ www.dr-nuhaal-darwish.blogspot.com

المراجع الإنجليزية:

1. A.S.Horn by, Editor, Oxford Advanced Learners, Dictionary,7th Edition Oxford university press,2007 .
2. Clawdia Padovan, Global Governance Analysis, and Democracy From output to the outcome, Theoretical Approach to visit, look www.ssrg.org.program
3. Thomas Carothers, Why Technology Hasn't Delivered More Democracy, Foreign Policy, June 3, 2015.
4. Thomas.G.Weiss, Governance and Good Governance and Global Governance, conceptual and Actual challenges Third world Quarterly, 2000.
5. Tim Plumptre and John Graham, Governance and Good Governance, International and Aboriginal perspectives, Canada, Ottawa, Institute of Governance,

1999.

6. UNDP.Governance for Sustainable Human Development, New York, United Nations,1997.

7. United Nation Development Program (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, UNDP Policy Document, New York, 1997.

8. World Bank Draft Policy Research working paper, Washington DC, 2010.